جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر الرأي العام على مسار التنمية المحلية في الجزائر

دراسة حالة بلدية جامعة 2007-2017

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: **سياسة عامة وإدارة محلية**

إعداد الطالبين:

- حيدر حمية
- ياسين عويني

إشراف الأستاذ:

ياسين شكيمة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
فرج عبد الحميد	حمه لخضر الوادي	رئيسا
شكيمة ياسين	حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
عبادي خير الدين	حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 – 2018 م

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثـر الرأي العام على مسـار التنميـة المحليـة في الجزائـــر

دراسة حالة بلدية جامعـــــــة 2007-2017

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: **سياسة عامة وإدارة محلية**

إعـداد الطالبين:

- حيدر حمية
- ياسين عويني

إشـراف الأستاذ:

ياسين شكيمة

السنة الجامعية: 2017 – 2018 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ
وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ
الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ

سورة آل عمران - الآية 104

شكـــر وتقديـــر

أولا وقبل كل شيء نشكر اللّه العلي القدير على ما أتان من فضل وجهد، ثم نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "ياسين شكيمة" على قبوله الإشراف لإنجاز هذه المذكرة وعلى سعة صدره وحكمة توجيهاته وملاحظاته التي كانت نورا تسير على ضوئه خطوات هذا المجهود.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بتخصيص جزء من وقتهم لقراءة ومناقشة هذا العمل.

وإلى الوالدين العزيزين وكل العائلة الكريمة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلي كل من قدم لنا يد العون، والى كل من ساعدنا بمعلومة أو نصيحة أو توجيه ولو بكلمة طيبة .

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
قائمة المحتويات	أ
قائمة الجداول	ج
قائمة الأشكال	د
مقدمة	1
مدخل منهجي ومفهومي ونظري	4
الفصل الأول: الرأي العام وعلاقته بالتنمية المحلية في الجزائر.	23
المبحث الأول: مؤشرات تصاعد دور الرأي العام في التنمية المحلية في الجزائر.	24
المطلب الأول: تراجع السياسات المركزية للفواعل الجديدة للتنمية المحلية في الجزائر.	24
المطلب الثاني: التغيرات السياسية والاقتصادية والإدارية في ظل التعددية.	27
المطلب الثالث: زيادة الوعي الجماهيري والتأثيرات الخارجية.	30
المبحث الثاني: مظاهر مشاركة الرأي العام في التنمية المحلية في الجزائر.	34
المطلب الأول: مساهمة الرأي العام في برامج التنمية المحلية في الجزائر.	34
المطلب الثاني: دور الرأي العام في مكافحة الفساد.	37
المطلب الثالث: دور الرأي العام في مكافحة الفقر.	44
المبحث الثالث: التحديات التي يواجهها الرأي العام في التنمية المحلية في الجزائر.	48
المطلب الأول: نقص وعي الرأي العام في التنمية المحلية في الجزائر.	48
المطلب الثاني: الرأي العام في الجزائر بين الواقع والمأمول.	50
المطلب الثالث: شروط وآليات تفعيل دور الرأي العام في التنمية المحلية في الجزائر.	52
الفصل الثاني: أثر الرأي العام على التنمية المحلية في بلدية جامعة.	57
المبحث الأول: الواقع التنموي ببلدية جامعة.	58
المطلب الأول: الواقع السياسي والإداري ببلدية جامعة.	58

المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي ببلدية جامعة.	62
المطلب الثالث: الواقع الاجتماعي والثقافي ببلدية جامعة.	64
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام ببلدية جامعة.	68
المطلب الأول: أثر العوامل الاجتماعية على توجيه الرأي العام في بلدية جامعة.	68
المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في توجيه الرأي العام في بلدية جامعة.	69
المطلب الثالث: تأثير وسائل الإعلام الحديثة على الرأي العام في بلدية جامعة.	71
المبحث الثالث: دور الرأي العام في التنمية المحلية ببلدية جامعة.	74
المطلب الأول: مساهمات الرأي العام في التنمية المحية ببلدية جامعة.	74
المطلب الثاني: أوجه فشل الرأي العام في التنمية المحلية ببلدية جامعة.	79
المطلب الثالث: تفعيل سبل نجاح الرأي العام في التنمية المحلية ببلدية جامعة.	80
خلاصة واستنتاجات.	82
قائمة المراجع.	85
الملخص.	94

قائمـــــــة الجــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تزايـد نسب المشاركـة في الانتخابـات الرئاسيـة.	32
02	عدد الجمعيـــات الوطنيـــة خلال سنة 2000.	32
03	تزايـد عدد الجمعيـــات الوطنيـــة بعد سنة 2000.	33
04	ترتيب الجزائـر في ظاهـرة الفســاد من 2008-2015.	38
05	معـدلات نسبة الفقـر في الجزائـر من 2008-2013.	44
06	عدد الجمعيـــات المعتمـدة في بلديـة جامعـــة سنـــة 2017.	65
07	أهم الجمعيـــات الثقافيـــة العلميـــة في بلدية جامعة سنة 2017.	67
08	أهم الجمعيـــات الثقافيـــة الفنيـــة في بلدية جامعة سنة 2017.	67

قائمـــــــة الأشكـــــــال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	معدلات نسبة الفقر في الجزائر من 2005-2012.	44
02	الهيكـــل التنظيمـــي لبلديـــة جامعـــة.	59
03	إنتاج التمور في بلدية جامعة من 2013-2017.	62

مقدمـــــــــــة:

تكتسب الإدارة المحلية دورا تنمويا ووظيفة اجتماعيه في التقدم في كافة المجالات، ليس من خلال مشاريعها فحسب، بل في تمكين الأفراد من تطوير وتعزيز الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية وحتى المعيشية، وهي مسؤولية الجميع ولكي يتم تفعيل دور هذه الإدارة المحلية لابد من وضع خطة متكاملة تتضمن التوعية والتثقيف بأهمية المشاركة في الحياة العامة، من خلال تعميق الحوار بين جميع شرائح المجتمع واتجاهاته، وتشجيعه بالمشاركة الديمقراطية لتنمية القدرات المحلية، وتطوير الوضع السائد لتحقيق التنمية المحلية والتغيير المنشود نحو الأفضل، عن طريق توطيد الروابط الاجتماعية وإشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة القرارات، وتدريبهم على المساهمة الفعالة في المشاريع العامة، والحفاظ على الملكيات والحقوق وكل مصالح الأفراد والمجتمع والدولة.

الدور الكبير كذلك لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة في التأثير والضغط، وتشكيل وتكوين الرأي العام بكل صوره، إذ أصبح أحد المفاهيم السياسية المتطورة لما له من آثار على الدولة في وظيفتها التنموية الوطنية والمحلية، وأيضا يمكن فهم بروز تكوينات الرأي العام من خلال المتغيرات الخارجية والتوجهات الجديدة الأكثر ديمقراطية، والتي ساهمت في تغيير المفهوم الأساسي في التسيير وفتح المجال أمام المواطن ومساهمته في عمليات رسم السياسات العامة تحت مفهوم الديمقراطية التشاركية، حيث أصبحت التنمية تعتمد على أطراف متعددة أهمها الرأي العام، والذي حظي باهتمام كبير من خلال تفاعلاته وتوجهاته واستطلاعاته، أما في مجال التنمية المحلية أصبح الرأي العام يسير كشريك معها وفق آليات محددة وقوانين وضعتها الدولة ليكون المعين المباشر والملاحظ المقابل والأقرب في أبرز وأهم ما تصدره من قرارات ونتائج.

لقد شهد الرأي العام في الجزائر بصفة خاصة انفتاحا كبيرا على الأوضاع التي تشكل رضاه أو عدم رضـــاه، والتي تمسه مباشرة كمواطن أو كمجتمع، تفرض تدخله لحسم

الموقف وإبداء رأيه بالقبول والرضى، أو الرفض والاعتراض... وكذا توجه الدولة أواخر الثمانينيات إلى التعددية والمشاركة الديمقراطية وحرية إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات بمختلف الصيغ والمجالات، نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد، والاضطرابات والأزمات التي غيرت مسار توجه الدولة من مركزية اتخاذ القرار إلى لامركزية تعزز مبدأ المشاركة، من خلال الاختيار الحر وتكريس مبدأ حكم الناس لأنفسهم، مما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، حيث أصبح الرأي العام أكثر حركية ونشاط ومساهمة فعالة في المجال التنموي، وهذا ما ظهر جليا من خلال دراسة نموذج بلدية جامعة في الفترة ما بين (2007-2017) كأهم انتقال نوعي، برز بوضوح على ضوء وصف وكشف أهم المحطات الكبرى التي أثر فيها الرأي العام على التنمية المحلية بالبلدية.

وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة ومدخل منهجي ومفهومي ونظري، وإلى فصلين وخلاصة:

يعالج الفصل الأول العلاقة بين الرأي العام والتنمية المحلية في الجزائر في ثلاث مباحث، حيث تطرقت الدراسة في المبحث الأول إلى مؤشرات تصاعد دور الرأي العام في التنمية المحلية في الجزائر بعد الاستقلال، أما المبحث الثاني تعرضت الدراسة إلى أبرز مظاهر مشاركة الرأي العام في التنمية المحلية في الجزائر، وفي المبحث الثالث إلى التحديات التي يواجهها هذا الرأي العام في التنمية المحلية في الجزائر.

أما الفصل الثاني تناولت الدراسة حالة بلدية جامعة من خلال إسقاط الدراسة النظرية ميدانيا في ثلاث مباحث، إذ تعرضت الدراسة في المبحث الأول إلى الواقع التنموي ببلدية جامعة من كل جوانبه المختلفة، أما المبحث الثاني تطرقت الدراسة للعوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام ببلدية جامعة، وفي المبحث الأخير إلى دور وتأثير الرأي العام في التنمية المحلية ببلدية جامعة.

وفي الأخير خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات.

مدخل منهجي ومفهومي ونظري

المشكلة البحثية:

يشكل الرأي العام وسيلة ضغط على البرامج التنموية للدولة، حيث يلعب دورا هاما من خلال التأثير على السياسات العامة، والسياسات التنموية المحلية بصفة خاصة باعتبارها الأكثر قربا من المواطن والتي تمسه بصفة مباشرة، وفي خضم هذا نطرح الإشكالية التالية: ما هـو تأثيـر الرأي العـام على مسار التنمية المحليـة في الجزائــر؟

تحت هذه الإشكالية ندرج بعض الأسئلة الفرعية:

- ما هي أهم مظاهر وسمات الرأي العام؟
- ما هي العوامل المكونة للرأي العام والمؤثرة فيه وصور مشاركته؟
- ماهي العلاقة بين الرأي العام والتنمية المحلية في الجزائر؟
- هل يمكن للرأي العام تصويب مقاصد السياسات التنموية المحلية؟
- ما هو أثر الرأي العام على التنمية المحلية في بلدية جامعة؟

مجالات الدراسة:

حددت حدود الدراسة في:

- المجال الزماني:

تنطلق الدراسة منذ سنة 2007 أي في بداية العهدة الانتخابية لرئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية جامعة السيد "عبد البارئ بوزنادة" (2007-2012)، والأثر الذي برز واضحا خلال هذه الفترة، في تحسين مستويات التنمية المحلية للبلدية ورضى الشعب، وإعادة انتخابه لعهدة ثانية من (2012-2017)، ومع نهاية هذه العهدة، أي في سنة 2017 تنتهي الدراسة.

- **المجال المكاني:**

يتمثل في بلدية جامعة كمنطقة في الجنوب الشرقي للوطن تابعة لولاية الوادي، (المقاطعة الإدارية المغير حاليا)، تمتلك إمكانات بشرية هائلة وموارد معتبرة، وهي مدينة يقال عليها جامعة لأنها جمعت العديد من الأقوام والعرقيات، تقع بين مدينتي المغير وتقرت، يقطنها 51077 نسمة، بمساحة 780 كم^2 (إحصاء 2008)، يحدها شمالا بلدية تندلة ودائرة المغير، وجنوبا بلدية سيدي عمران ودائرة تقرت، وشرقا بلدية الرقيبة ودائرة الطيبات، وغربا بلدية المرارة، نواة مدينة جامعة حي الجناح الأخضر وحي السوق، ثم امتداد البنيان ليشكل نسيج عمراني يمتد من حي البليدة، وحي الجبل، ووغلانة والنسيم وبرج سليمان... تحتوي على أكبر معمل للتمور سابقا ومصانع الآجور، غير أنها بيئة فلاحية بحته ترتكز على غرس النخيل وإنتاج التمور.[1]

- **المجال الموضوعي:**

حيث تحاول هذه الدراسة بيان أهم آليات تأثير الرأي العام على التنمية المحلية في الجزائر، وبلدية جامعة على وجه الخصوص.

فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة تكاملية بين الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية، فكلما زادت المشاركة الفعالة لكافة أطياف الرأي العام في صنع وتنفيذ السياسات التنموية، زاد التوجه نحو تحقيقها.
- هناك علاقة عكسية بين درجات الفساد وتحقيق التنمية، فكلما زاد الفساد بأنواعه المختلفة تراجعت مستويات التنمية المحلية.

1- موقع بلدية جامعة، "بوابة بلدية جامعة،" ***www.apc-djamaa.com***، أطلع عليه: 2018/03/18، على الساعة: 17.40.

- هناك علاقة عكسية بين مستوى الفقر وتحقيق التنمية، كلما زادت درجات الفقر قلت مستويات التنمية.
- هناك علاقة ترابطية بين درجة الوعي للرأي العام وتحقيق التنمية المحلية، فكلما زاد الوعي اتجهنا إلى تحقيق تنمية منشودة.

أهمية الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة من جانبين علمية وعملية.

- الأهمية العلمية:

هي الحاجة إلى بحث ميداني يضبط ويكشف درجات تأثير الرأي العام على التنمية المحلية، وكذا إثراء المجال العلمي ببحث تطبيقي يستفيد منه الباحث والطالب والمكتبة.

- الأهمية العملية:

هي محاولة إبراز دور وأثر الرأي العام في التنمية المحلية، وكذا الإسهامات الكبيرة والنتائج التنموية المحققة، وما تمثل لصانع القرار تثير انتباه المجالس المحلية وتساهم فيه، وممارسة أيضا تخص بعض الساسة وصناع القرار.

مناهج واقترابات الدراسة:

أولا: المناهج.

- منهج دراسة الحالة:

يعتمد على دراسة حالة معينة بهدف جمع معلومات معمقة، فهو ليس مجرد أداة لجمع البيانات فقط، بل يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها بالوصف الكامل والتحليل، في رسم صورة كلية لوحدة معينة وعلاقاتها المتنوعة، أي دراسة متعمقة لنموذج

واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات، ثم إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار.[1]

كما تعبر دراسة الحالة عن موقف معقد يعطي للمحلل المجال لاستخدام كفاءته الذهنية والتحليلية والمنهجية لتحديد المشكلة المستعصية أو نقطة الخلاف الرئيسية في هذا الموقف المعطى، واقتراح ما يراه من حلول ناجعة لمعالجة هذا الموقف، كما تجمع دراسة الحالة في مضامينها ووسائلها وآلياتها المفاهيمية والإجرائية بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية، ومن ثم تقرب للدارسين والباحثين الواقع لمعالجة المشاكل ميدانيا وتجريبيا، بدلا من الاكتفاء بالنظريات والتصورات المجردة فقط، وتساعد هذه الطريقة أيضا على التشبع بمنهج المشاركة والتعبير عن الآراء بكل حرية والاحتكام إلى الفكر النقدي الحر.[2]

وهذا ما سيظهر جليا في دراسة حالة بلدية جامعة في الفترة ما بين (2007-2017) باعتبارها كافية للدراسة في التطرق لأغلب ميادين ومشاريع البلدية، وما الأثر البالغ للرأي العام المؤثر فيها، ومسار التنمية المنشود.

- المنهج الإحصائي:

يدرس ويحلل الظاهرة الاجتماعية من الناحية الكمية وتجميع المادة العلمية، تجميعا كميا بالأرقام والأعمدة والرسوم البيانية، حيث يعتمد على جمع المعلومات والبيانات لظاهرة معينة وتبوبها وعرضها جدوليا أو بيانا ثم تحليلها، واستخلاص النتائج بشأنها والعمل على تفسيرها، كما يدرس المنهج الاحصائي أيضا تنظيم الطرق الإحصائية طبقا لمستوياتها بدءا من الإحصاء الوصفي ثم الإحصاء الاستدلالي، وطرق اختيار العينات وحجمها ودرجة

1- بومدين طاشمة وعبد النور ناجي، ***أصول منهجية البحث في علم السياسة طرق، أدوات، مناهج ومقاربات البحث السياسي***، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 176.

2- عدمان مريزق، ***تسيير الموارد البشرية دراسة حالات***، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2013)، ص.15.

التحكم في المتغيرات وكيفية جمع المعلومات وتحليل البيانات، وذلك من خلال إعطاء إحصائيات للرأي العام، وتقديم حصيلة الفترة الزمنية المدروسة للبلدية والمشاريع المنجزة.[1]

ثانيا: الاقترابات.

- الاقتراب المؤسساتي:

هو مجمل المظاهر والأنماط التي تمثل الخيارات الجماعية، إذ تحدد وتقيد وتعطي الفرص للسلوك الفردي في تجسيد السلوكات والمخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون؟ الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، وتحديد نمط الاستراتيجيات التي ينتهجونها وكذا التأثير على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه.[2]

- اقتراب الاقتصاد السياسي:

الذي يربط النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية، ويعتبر أن تحقيق مجموعة من الشروط الاقتصادية سبب أساسي لتحقيق الديموقراطية السياسية، ومن هذه الشروط وجود اقتصاد حر أكثر توجها نحو السوق، بمستوى تكنولوجي عالي وتقاليد ثقافية أكثر تسامحا وقابلية للحلول الوسطية وأقل انغلاقا وتشتتا، بالإضافة إلى مستوى راقي من

1- فؤاد أبو حطب وآمال صادق، ***مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية***، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010)، ص. 106.

2- عبد العالي عبد القادر، "المناهج والاقتربات،" ***محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة***، (جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008/2007)، ص ص. 23-32.

التعلم والتمدن، وتعددية اجتماعية وتوزيع عادل، وهو ما تسعى إليه الدول بالاعتماد على كثرة وتنوع وزيادة المداخيل التي تساهم بالدرجة الأولى في التنمية مساهمة فعالة وحقيقية.[1]

- اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:

هي علاقة تصارعية في سعي الدولة إلى السيطرة والضبط الاجتماعي، من خلال تحقيق الطاعة والمشاركة السياسية والحصول على الشرعية، وعلاقة تنافسية مع بقية منظمات المجتمع لفرض القواعد وبسط النفود للسيطرة على بقية التنظيمات الاجتماعية، والحصول على الموارد اللازمة لاستمرار قوة الدولة، فالمجتمع هو بنية سياسية يدعو للدولة ويؤطر المواطنين من خلال صبر الآراء والانتقاء والتنظيم ودور الجمعيات والقطاع الخاص ومساهمتهم في التطوير وتحقيق الرفاه في شتى المجالات.[2]

استخدام بعض أدوات البحث العلمي كالمقابلة، بهدف المساعدة والحصول على معلومات من بعض المسؤولين المحليين، ورؤساء الجمعيات المعتمدة، ولجان الأحياء، وبعض مدراء الصفحات للتواصل الاجتماعي على مستوى بلدية جامعة.

1- بوحنية قوي، "تعليمية المواد في العلوم السياسية، الأسس المنهجية والمعارف النظرية ملاحظات أولية،" ***الواحات للبحوث والدراسات***، ع.8، (2010)، ص ص.167-80.

2- عبد القادر، ***مرجع سابق***، ص ص.23-32.

تحديد المفاهيم:

1- مفهوم الرأي العام:

يعرفه "أحمد بدر" بأنه: التعبير الحر لآراء الناخبين أو من يحكمهم بالنسبة للمسائل المختلف عليها، على أن تكون درجة اقتناء الناخبين بهذه الآراء كافية للتأثير على السياسة العامة والأمور ذات الصالح العام، بحيث يكون هذا التعبير ممثلا لرأي الأغلبية.[1]

كما يعرفه فلويد "أولبورت" Floyd Allport: الرأي العام هو مجموعة كبيرة من الأفراد يعبرون عن آرائهم في موقف معين، إما من تلقاء أنفسهم أو بناءا على استدعاء يوجه لهم تعبيرا معارضا أو مؤيدا لمسألة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذو أهمية كبيرة، بحيث تكون نسبة المعارضين أو المؤيدين ودرجة اقتناعهم وثباتهم واستمرارهم كافية لممارسة التأثير من أجل اتخاذ إجراء محدد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إزاء الموضوع الذي هم بصدده.[2]

حسب تعريف "الموسوعة السياسية": الرأي العام هو توجه أغلبية الناس في مجتمع ما توجها موحدا ومشتركا إزاء القضايا التي تؤثر في المجتمع أو تهمه أو تعرض عليه، ومن شأن الرأي العام إذا ما عبر عن نفسه أن يناصر أو يخدل قضية ما أو اقتراحا معينا وكثيرا ما يكون ضغطا وقوة موجهة للسلطات الحاكمة.[3]

الرأي العام هو التعبير عن وجهات النظر تجاه قضية تثير اهتمامهم وتمس مصالحهم اتفق عليها الكل كبديل يلائم تطلعاتهم، وحكم توصل إليه المجتمع يتميز بوعي الجماهير، وهو ما يعكس المستوى الثقافي ودرجة المسؤولية في معالجة المسائل التي تؤثر

1- سامية عبد اللاوي، ***الرأي العام وتأثيره على النظام السياسي، الجزائر نموذجا***، (الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، 2015)، ص. 27.

2- عصام سليمان الموسى، ***المدخل في الاتصال الجماهيري***، (الأردن: إثراء للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 220.

3- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، ***موسوعة السياسة***، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج.2، 1991)، ص.308.

على مختلف جوانب حياتهم، فهو الرأي الغالب والاعتقاد السـائد أو الاتفاق الجماعي حول موضوع معين أو قضية قام فيها جدل كبير، وقد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو تربوية... كما تكون ذات طابع محلي أو وطني أو إقليمي أو دولي، وأن تكون ذات أهمية لدى معظم الناس يثار حولها الجدل.[1]

هناك مظاهر للرأي العام عادية تبرهن على وجوده، وهي الانتخابات واستخدام وسائل الإعلام للتعبير عنه، والندوات والاجتماعات واللقاءات العامة، وأيضا المظاهرات السلمية، على عكس المظاهر غير العادية التي تتمثل في المقاطعة والإضراب وتوزيع المنشورات وإطلاق الشائعات والثورة....[2]

أما العوامل المكونة للرأي العام فهي تلك الأدوات والوسائل التي تجسده وتوجده، كالدين والتراث الثقافي، والخرافات والإشاعات والأساطير، والمشكلات الكبرى والعادات والتقاليد، والتنشئة الاجتماعية والأسرة والجيران والمجتمع وجماعات العمل والأصدقاء والمدرسة واللغة والمعتقدات والقيم المشتركة... وكذلك الطبيعة الإنسانية ومنابع السلوك السياسي والظاهرة الجماعية، والرموز السياسية والأحداث الهامة والدعاية الإعلامية...[3]

هناك عوامل أخرى تؤثر في تكوين الرأي العام بل تساهم بشكل كبير في فهم الاختلافات السائدة لدى الشعوب، نتيجة ازدياد نشاطها وتدخلها في مجالات عديدة، ومنها الجمعيات بمختلف صيغها وجماعات الضغط أو جماعات المصالح والنقابات العمالية والمهنية... وكذا الأحزاب السياسية، وحق تكوينهم ونشاطهم.

1- حنان تيتي، دور وسائل الإعلام في تفعيل المواطنة لدى الرأي العام حالة التوازن وقيم الانتماء لدى الشؤون العربية، ***مذكرة ماستر***، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص أنظمة مقارنة وحكومة، 2014/2013)، ص. 41.

2- سامية عبد اللاوي، ***مرجع سابق***، ص. 41.

3- أحمد بدر، ***الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة***، (القاهرة: دار قباء للنشر، 1998)، ص.165.

أما عن عملية قياس الرأي العام فهو محل اهتمام الحكام والمسؤولين، لأنه يرسم الطريق للسياسة والحكم لتنفيذ ما يريده الشعب أو الامتناع عن ما يغضب الجماهير، وقد يكون ذلك تجاه قضايا محتملة الحدوث مستقبلا، فقياس الرأي العام يعطي دلالة على اتجاهاته ويؤثر في القرارات أو تغييرها، وتكمن طرق قياسه في الاستفتاء أو الاستبيان بمجموعة من الأسئلة مرتبة بطريقة محددة حول مسألة معينة يراد معرفة اتجاه الرأي العام فيها، وكذلك طريقة المسح في تجميع أكبر قدر من المعلومات لمعرفة اتجاه الناس بشكل عام، وطريقة تحليل المضمون التي تساعد على معرفة اتجاهات الرأي العام وترتبط كثيرا بالإعلام وتعطي لها الحكومات اهتمام خاص.[1]

2- مفهوم التنمية:

هي تحسين ظروف المواطنين وتغيير مستوى معيشتهم، عن طريق تحسين دخلهم والرفع من شروط الرعاية الصحية، وتقديم أحسن منتوج في مجال التربية والتعليم والتثقيف، وإعداد مشاريع تنموية واستثمارات من أجل النهوض، والتحسين لخدمة المواطنين والأجيال اللاحقة، ضمن ما يسمى التنمية المستدامة أو الطويلة الأجل.[2]

3- مفهوم التنمية المحلية:

هي كل العمليات التي تشجع المجتمع المحلي، وتجعل معيشتهم وحياتهم المادية والروحية أكثر غنى بالاعتماد على أنفسهم، بالكيفية التي يعالجون بها مشاكلهم، من خلال مناقشة حاجاتهم ورسم خططهم المشتركة من خلال التركيز على التحرك المجتمعي، فبواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية، لارتفاع مستويات

1- سامية عبد اللاوي، ***مرجع سابق***، ص ص.62-66.

2- علي غريسي علوي ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة بلدية حساني عبد الكريم ولاية الوادي 2010-2015، ***مذكرة ماستر***، (جامعة حمه لخضر الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، 2016/2015)، ص. 6.

التجمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا... من منظور تحسين نوعية الحياة، فالمجتمع المحلي هو الأقدر على التعبير عن احتياجاته ومشكلاته، بغرض خدمته واستدامة تنميته.[1]

كما تعتبر التنمية المحية على أنها القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة، وزيادة تلك المصادر كما ونوعا، وتطويرها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع مع ضمان ديمومة هذه المصادر، ويبقى نمو العنصر البشري ماديا وثقافيا وروحيا، الشرط الأساسي لكل تنمية محلية، وبمعنى آخر يمكن اعتبارها أيضا أنها كل ما يصدر عن الجماعات المحلية في المجال التنموي، ويظهر إرادتها في التعبير عن تحقيق نمو يزيد من رفاهيتها وتطورها في ظل النصوص القانونية المنظمة لها والمعمول بها، فهي مسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات المحلية، وهو ما نصت عليه (المادة 86) من قانون البلدية: "تعد البلدية مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى، وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونا، وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية".[2]

تقوم سياسة التنمية المحلية على أساس تدخل الدولة وإعطاء الدور القيادي للإدارة المحلية في تمثيلها للمجتمع، والمعبرة عن إرادة المواطنين والعمل على تحقيق طموحاتهم، إضافة إلى المشاركة الشعبية من خلال اشراك المواطن في عملية تنفيذ ومراقبة وتوجيه مختلف البرامج والمخططات التنموية، ثم التخطيط الذي يعتبر منهجا عمليا وأداة فعالة توجه طاقات المجتمع وموارده، عن طريق القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها أفراد الشعب والمسؤولين المحليين، لتحقيق وضع اجتماعي أفضل على كافة المستويات.

1- وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، ***رسالة ماجستير***، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/2010)، ص. 53.

2- شويخ بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، ***رسالة ماجستير***، (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/2010)، ص. 80.

4- مفهوم الإدارة المحلية:

تنص (المادة 16) من التعديل الدستوري لسنة 2016 على: " **هي الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية. البلدية هي الجماعة القاعدية**".[1]

الإدارة المحلية هي أسلوب من أساليب التنظيم المحلي، يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة مستقلة، تمارس ما يناط إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي)، لتحقيق التنمية الشاملة.[2]

5- مفهوم المجتمع المدني:

هو كل المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتتطور، وتعمل باستقلالية كاملة أو نسبية عن الدولة، لتحقيق أغراض متعددة وفقا لاتجاهات أعضائها.[3]

يشمل المجتمع المدني على مؤسسات مدنية، ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية، خدمة لمصالح الناس، ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية، الجمعيات الخيرية والتضامنية والثقافية والصحية والبيئية والنسوية...وكذا النقابات المهنية والعمالية والمدافعة عن حقوق الإنسان...

يبنى المجتمع المدني على مقومات وأسس تنظيمية، من حيث تشكيله وتجسيده في هياكل منظمة، ومجالات نشاطه والأدوار التي يقوم بها، كذلك يقوم على أسس طوعية هي ميزته في ذلك، والانتماء والانخراط يكون بشكل طوعي وبرغبة حرة دون إكراه أو قوة، وأيضا مقومات القيم الأخلاقية، باعتبار أن المجتمع المدني وسيطا بين الدولة والمواطن في التعبير

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، "قانون رقم 16-01، المؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري،" ***الجريدة الرسمية***، ع.14، (الاثنين 07 مارس 2016)، ص ص. 02-37.

2- محمد مورو، ***المجتمع الأهلي، آفاق معرفية متجددة***، (د.م.ن: منشورات العرفان، 2008)، ص. 84.

3- عبد الوهاب بن خليف، ***المدخل إلى علم السياسة***، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 113.

عن حاجياتهم، يلزمها بضوابط أخلاقية تحقق لها المصداقية والنزاهة والسعي للدفاع عن المصالح العامة.[1]

6- مفهوم الجمعيات:

الجمعيات بمختلف أنواعها هي اتفاق بين عدد معين من الأشخاص، ووسيلة لإشباع حاجياتهم، التطوع والتبرع يعدان العنصران الأساسين لعملهم الذي يمتاز بالمرونة والحرية والاستقلالية والشفافية، تهدف إلى تحقيق تعاون مشترك أو غاية، لها قانون يضبطها ويخدم سير عملها، هيكلها التنظيمي هو الشرط الأساسي والقانوني للحصول على صفة الجمعية وترخيصها، تهدف إلى توعية الأشخاص المستهدفين بالمشاكل، وتحفيزهم وتشجيعهم على التفكير بهذه المشاكل، والمشاركة في خلق حلول تناسب هذه المشاكل والمساعدة في حلها.[2]

7- مفهوم العمل التطوعي:

هو الجهد الذي يقوم به فرد أو جماعة طواعية، واختيارا لتقديم خدمة للمجتمع أو لفئة معينة دون مقابل، بهدف تأكيد قيم التعاون وإبراز الوجه الإنساني للعلاقات الاجتماعية والعطاء عن طيب خاطر من أجل سعادة الآخرين، وعليه فالمجتمع الذي تسوده علاقات المحبة والتعاون يتصف بالتلقائية والرغبة الإيجابية والنشاط، وهو ما أصبح متاحا لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني، العمل في كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية

1- صدام هاشيمي وعبد الصمد خالدي، دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية النعامة، ***مذكرة ماستر***، (جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة والتنمية، 2016/2015)، ص .45.

2- سائد كراجة، ***المجتمع المدني في الوطن العربي***، (لبنان: ب.د.ن، 2006)، ص. 20.

والاقتصادية، وتدخله كشريك هام في عمليات البناء والتطوير في مختلف المجالات البيئية والصحية والثقافية والتربوية والخيرية والإنتاجية...[1]

8- مفهوم الحكم الراشد:

تعرفه الأمم المتحدة بأنه: ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية بغرض تسيير شؤون دولة، فهي تشمل آليات التطور والمؤسسات على نحو يمكن المواطنين ومختلف التجمعات من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والقيام بالتزاماتهم.[2]

9- مفهوم الفساد:

يعرفه صاموئيل "هانتنغتون" Huntington: " **الفساد هو سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة**".[3]

كما تعرفه منظمة الشفافية الدولية (TI): الفساد هو سوء استعمال السلطة من أجل تحصيل ربح أو منفعة خاصة، الأمر الذي يؤثر على اقتصاديات البلدان النامية من حيث تعميق مستويات الفقر المتوافقة مع قصور في الآداء.

يرجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الفساد إلى إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو

1- عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، ***رسالة ماجستير***، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 2011/2010)، ص. 88.

2- عمار بوضياف، ***شرح قانون البلدية***، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 135.

3- صاموئيل هانتنغتون، ***النظام السياسي لمجتمعات متغيرة***، ترجمة سمية فلو عبود، (بيروت: منشورات دار الساقي، 1993)، ص. 77.

استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمـــات أو عن طريق الاختلاس.[1]

مما سبق يمكن إعطاء تعريف أكثر تحديدا للفساد، بأنه مجموع الممارســـــات أو السلوكيات غير المشروعة من جانب موظفي القطاع العام، المتمثل أساسا في استغلال وضعهم الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب خاصة، والفساد لا يخص المؤسسات العمومية فقط بل يمتد إلى مؤسسات القطاع الخاص، وقد يتخذ أشكالا متنوعة لعل أبرزها: الرشوة، المحسوبية، الاختلاس، التزوير، الابتزاز، الجريمة، تبييض الأموال...

10- مفهوم الفقر:

هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية، كما أنه يمثل الحد الأدنى المقبول والمعقول في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، وهو أيضا حالة من العجز تؤدي إلى الحرمان وعدم كفاية الدخل أو انعدامه، فهو آفة من الآفات الاجتماعية والتي بانتشارها في المجتمعات تؤدي إلى الكثير من الأمراض والعلل، كالجهل والأمية والسرقة والإدمان والقتل والانحراف والمرض واللامبالاة، وبالتالي خلخلة في القيم والسلوك والانضباط والتماسك الاجتماعي ...[2]

تسعى الدول بشتى الطرق لمعالجة ظاهرة الفقر والتغلب عليها بوصفها مشكلة خطيرة، غير أن بعضها تخفق في التوصل لعلاج هذه الظاهرة، بسبب عدم قدرتها في تشخيص الأسباب الكامنة وراء الفقر، كما أن ضعف الموارد الطبيعية وتدني المستوى التعليمي والصحي وكثرت النزاعات والكوارث، ومظاهر الفساد وهشاشة البنى التحتية وعدم

1- عبد الفتاح حلواجي ، "الفساد السياسي،" ***محاضرات في مقياس تحليل السياسات العامة***، (جامعة حمه لحضر الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة أولى ماستر سياسة عامة وإدارة محلية، 2017/2016)، ص ص.02-25.

2- عبد الرزاق الفارس، ***الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص.21.

القدرة على التنمية والتطوير والعدالة... كلها أسباب زادت من تفشي ظاهرة الفقر واتساع رقعته، وقد أحصت في الجزائر دراسة جديدة سنة 2011 صادرة عن الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم عن 177 بلدية فقيرة، تضم أكثر من مليون ونصف شخص يقل دخلهم في الشهر عن خمسة آلاف دينار جزائري، منها ست وأربعون بلدية تعاني الفقر المدقع والإقصاء، محرومة من خدمات الصحة والتربية والماء وقنوات الصرف والغاز... إلى جانب انتشار البطالة والأمية والسكن غير اللائق، وعليه لا يمكن لقطار التنمية أن يقلع مالم يكن هناك إطارات بشرية مؤهلة للتدخل في معركة التنمية، وهذا يقتضي إزالة الفقر وتحقيق التعليم ونشر العلم، لأنه لا يمكن التفكير بعالم خال من الفقر إلا بنزع أسبابه، مما يقتضي التفكير الجدي في سياسات تنموية تفي بالغرض المطلوب.[1]

11- مفهوم وسائل الإعلام:

هي ساحة يتم عبرها نشر وإذاعة المعلومات والأخبار المتعلقة بالأحداث، التي تتصل بهم حول شؤنهم المحلية والقومية والوطنية والعالمية، ويؤدي هذا العمل إلى تبادل المعلومات بهدف تنمية قدرات المجتمع ومساعدته في اتخاذ القرارات المناسبة التي تؤثر على مجرى حياة أفراده وفي إطار احتياجاته الثقافية والاجتماعية والسياسية... وتعمل وسائل الإعلام على تعبئة الجماهير وخلق الوعي والدفع بالمجتمع نحو التطور والإبداع من خلال تزويده بالمعلومات عن المستجدات في كافة المجالات، من أجل ظهور رأي عام واقعي مبني على الحقائق وليس على الأكاذيب.[2]

1- موقع ظاهرة الفقر في الجزائر، ***http://kanz-redha.blogspot.com/2011/08/blog-post_332.html?m=1*** أطلع عليه:2018/04/10، على الساعة: 20.10.

2- سعيد أمين إبراهيم سراج، الرأي العام مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة، ***أطروحة دكتوراه***، (جامعة القاهرة: كلية الحقوق، 1979)، ص. 244.

12- مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي:

هي مواقع تتكون من خلال الشبكة العنكبوتية (الأنترنت) تتيح التواصل بين المشاركين في بنية عالم افتراضي يجمع بينهم اهتمام مشترك، تتميز هذه الشبكات بتنوع وظائفها وتشعب طرقها وتعدد أشكالها، بالإضافة إلى التوجيه والتثقيف والتأثير وضرورة التغيير ومن أشهرهم: الفيس بوك، التوتير، الو أتساب، اليوتيوب....[1]

13- مفهوم الديمقراطية التشاركية:

هي الشكل والصورة الجديدة للديمقراطية، إذ تعطي الأهمية لرأي الأغلبية، وتتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العامة واتخاذ القرارات المتعلقة بهم ، وأن كل الأشخاص معنيون بحق المشاركة في العمل السياسي بدون اقصاء أو تهميش عن طريق اشراكهم في الحوار والنقاش والرأي، من خلال مؤسسات شرعية وسطية تمثل مصالحهم، لها حرية التنظيم والتعبير وقادرة على المشاركة البناءة.[2]

14- مفهوم القطاع الخاص:

هو كل ما يملكه الأفراد منفردين أو متشاركين، يعملون بوسائلهم وطرقهم لكسب معيشتهم وتحسين دخلهم وتطويره، بعيدا عن المال العام يرتبط بالخبرات والمهارات المكتسبة تحت مظلة سلطة الدولة ورقابتها، وهو كل الأعمال الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز عملية التنمية كشريك مقابل مع القطاع العام، وهو من منظمات المجتمع المدني الهامة، حيث لا يمكن الحديث عن مسار تنموي حقيقي وخطط للتنمية الشاملة، دون الاعتراف للقطاع الخاص بأن يمارس دوره في العملية التنموية، وعليه تقع المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية، من أجل النهوض بأعباء التنمية إلى جانب باقي الأطراف المشاركة، وهو ما

1- تيتي، **مرجع سابق**، ص. 21.

2- الأمين سويقات، "دور المجتمع المدني في تكريس الديموقراطية التشاركية دراسة حالتي الجزائر والمغرب،" ***دفاتر السياسة والقانون***، ع.17، (جوان 2017)، ص ص.213-45.

يستوجب احتكاك القطاع الخاص بالأجهزة الرسمية للدولة وبالإدارة المحلية من أجل ضمان مشاركة فعالة في البناء التنموي.[1]

15- مفهوم التنمية المستدامة:

هي تحقيق تنمية متوازنة تأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والإنسانية، بمعنى كل العمليات التي يشبع بها الناس حاجاتهم، ويحسنون الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية دون السماح باستنزافها أو تدميرها، مع مراعاة عدالة الانتفاع بها وضمان حاجيات الأجيال اللاحقة، وقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العلمية العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 على أنها: " **تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرتها في إشباع حاجيات الأجيال القادمة**".[2]

الإطار النظري:

* نظرية مقاربة الاستطاعة (القدرة).

يعتبر "أمارتيا سن" أن التنمية هي عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، حيث التركيز على حريات البشر إلى أبعد نطاق والفعالية الكاملة لحرية الشعب، لتقديم إنجازات إيجابية وتشجيع ثقافة المبادرات وغرسها، وبالتالي الأخذ برأيهم والتأثر بهم في كافة المجالات، وهي الديمقراطية الحقيقية الفاعلة.[3]

كما دعا "أمارتيا سن" إلى تطوير الإنسان وتحقيق الرفاه الاقتصادي ومحاربة الفقر في نظريته حول التنمية البشرية، وصرح بأن السبب في المجاعة ليس النقص في الغذاء بل في نظام التوزيع الذي لم يكن ناجعا، ولكي نتعامل مع المجاعات والكوارث البيئية ونقص

1- عمار بوضياف، ***شرح قانون الولاية***، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012)، ص.167.

2- خالد حامد، ***التنمية المستدامة***، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 101.

3- أحمد جميل حمودي، "موقع الحوار المتمدن،" ***www.m.ahewar.org/s.asp?aid=138739§r=0***، أطلع عليه: 2018/04/15، على الساعة: 22.30.

الرعاية الصحية وموت ملايين الأطفال في العالم والتلوث البيئي... فإننا نحتاج إلى نظرية فلسفية مثالية للعدالة في التوزيع، والمشكلة حسبه مشكلة قدرات ومهارات أو الحريات الأساسية، والكثير من الأشخاص فقدوا مناصبهم وأعمالهم ولم تعد لديهم القدرات لشراء الغذاء، فهذه القدرات في توفرها تعطي لهم حرية إيجابية لكي يفعلوا ما يحبون، وعليه فالتنمية هي نوع من التمكين، والرفع من مؤهلات المواطن لكي يحقق الرضا بنفسه، وهي حرية قاعدية تعطي للتنمية معنى آخر ليس توفير البضائع بل في حرية الأفراد وفعاليتهم.[1]

نادى أيضا "أمارتيا سن" بالعدالة الاجتماعية في التزام السياسات العامة بقيمة العدالة، كطريق للنهوض الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز الاستقرار الذي تنشده كل الحكومات، وتوسيع خيارات الأفراد، وتمكينهم من إدارة حياتهم على النحو الذي يترجم تصورهم الخاص للسعادة، من خلال الخطط والقوانين السياسية الممكنة الأكثر عدالة للجميع.[2]

1- لحسن حداد، "نظريات التنمية وعوامل اللاتنمية،" ***الـرأي***، ع.16، (ديسمبر 2017)، ص ص.07-11.

2- توفيق السيف، "العدالة الاجتماعية هدف التنمية،" ***الشرق الأوسط***، ع.10، (مارس 2018)، ص ص.09-15.

الفصـــل الأول:

الرأي العـام وعلاقتـــه بالتنميـة المحليـــة

في الجزائـــر

تمهيـــــــد:

خرجت الجزائر من حقبة استعمارية مدمرة البنى التحتية، وارثا منها كل مظاهر التخلف في جل الميادين، كل هذه الظروف وغيرها أثرت بشكل كلي على كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.... وهو ما دعا إلى تبني جهود جبارة وطرق مغايرة، ومحاولة لم الشمل والتعاون للخروج من أضرار الاحتلال والرجعية، وقد كان توجه الدولة في تطبيق الأسلوب الاشتراكي بغية التأميم واسترجاع الثروات الطبيعية، حيث عملت على إقامة سلسلة من المخططات التنموية لمحاولة السيطرة والتحكم في زمام الأمور، لم يبق هذا الوضع على حاله إذ عرفت تحولات عديدة كانت بمثابة استجابة من طرف النظام السياسي لمجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والادارية التي شهدها العالم في ذاك الوقت نتيجة فشل مجموعة من البرامج والمخططات، استوجب على الدولة إعادة صياغة سياستها وانتهاج إصلاحات تتماشى والوضع السائد، فبعد هيمنة الحزب الواحد وتجمد نخبته السياسية، إلى إيجاد نظم سياسية تعترف بالتعددية والديموقراطية التشاركية وتسمح بقيام الأحزاب والجمعيات، وخلق جو متنفس يعبر فيه الفرد عن مكبوتاته وآراءه نتيجة اطلاعه على العالم، وهو ما ساعد في تنامي أفكار ورؤى زادت من وعي الجماهير والشعوب حول ضرورة المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والتأثير في القرارات الوطنية والمحلية.

المبحث الأول: مؤشرات تصاعد دور الرأي العام في التنمية المحلية في الجزائر.

أقرت الجزائر بعد الاستقلال التوجه الاشتراكي أسلوبا للتنمية، وحصر أداته في الحزب الواحد، الذي له السلطة في تسيير شؤون البلاد، والاهتمام بتحديد سياسة الأمة وتوجيه ومراقبة كل مؤسسات الدولة وتبني استراتيجيات ومخططات للنهوض بركب الدول، واقتصاد يحول البلاد إلى صورة أحسن ويحقق نموا واصلاحا أفضل.

المطلب الأول: تراجع السياسات المركزية للفواعل الجديدة للتنمية المحلية في الجزائر.

واجهت الجزائر مجموعة من الانتكاسات والعراقيل، وفشل في مجال البرامج التنموية التي انتهجتها في زمن الأحادية نظرا لعدم اكتمال التنفيذ، والبعد عن تحقيق الأهداف، كذلك راجع إلى عدم تهيئة مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية والهيمنة الكلية للحزب الواحد، على الأوضاع الجديدة بعد الاستقلال، وعدم قدرته على توحيد الطبقات الاجتماعية في طبقة واحدة.[1]

حيث تجلت استراتيجية التنمية من خلال المخططات التنموية التالية:

1- المخطط الثلاثي: (1967-1969) كان يهدف إلى إنشاء قاعدة لنهضة اقتصادية واجتماعية لتلبية حاجيات المواطنين على أحسن وجه، وخاصة الجوانب المحلية القريبة منهم، إلا أنها لم ترتق إلى مستوى خطة اقتصادية بالمعنى الكامل، ذلك لكونها لم تطرح مشكلة التوازن الاقتصادي ولم تأخذ بعين الاعتبار مسألة التناسق بين الفروع الاقتصادية والأنشطة في كل فرع، ورصد مبالغ معتبرة، غير أنها لم تستطع التجسيد على أرض الواقع بل فشلت نظرا لضعف الدراسة والمتابعة.[2]

1- علي سعيدان، ***بيروقراطية الإدارة الجزائرية***، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981)، ص. 47.

2- جمال الدين لعويسات، ***التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968-1978)***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص. 19.

2- المخطط الرباعي الأول: (1970-1973) لقد تطابقت استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع أهداف هذا المخطط، إذ ركزت كل اهتماماتها في القضاء على البطالة باعتباره مشكل فاق التوجه وأصبح يرتفع بسرعة، كما كانت غاية هذا المخطط تعزيز الاقتصاد الاشتراكي، والتوجه إلى الاستثمار وتحويل الموارد الزراعية والمنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة وعصرية.[1]

3- المخطط الرباعي الثاني: (1974-1977) تشابهت أهداف هذا المخطط على أهداف المخططات السابقة، إلا أنها ركزت أكثر على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية على مختلف أنحاء الوطن والاهتمام بالجوانب المحلية من أجل خلق التوازن، كما أدرجت عملية توسيع التصنيع لأجل تحقيق التكامل على نطاق أكبر، ومبدأ استغلال الموارد الطبيعية إلى أقصى درجة بغية الوصول إلى الزيادة في المداخيل وتوفير مناصب الشغل.[2]

4- المخطط الخماسي: (1980-1984) قامت الجزائر بإجراء عدة إصلاحات اقتصادية كإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وإصلاح النظام الجبائي، والنظام الوطني للأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور، وسعى هذا المخطط إلى تحديد آجال وتكاليف إنجاز المشاريع الاستثمارية، وإدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة، كما اهتم كذلك هذا المخطط بإشباع الحاجيات الأولية للسكان من شغل وتربية وسكن وصحة.... وتحسين وضعيتهم وانتهاج سياسة ديموغرافية عادلة ومنظمة تتماشى ومتطلبات المجتمع المحلي والوطني.[3]

1- لعويسات، ***مرجع سابق***، ص ص. 20-2.

2- أحمد شريفي، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر،" ***العلوم الإنسانية***، ع.40، (2009)، ص ص.05-09.

3- بلال موزاي، الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر، ***مذكرة ماجستير***، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2004/2003)، ص. 139.

لكن رغم كل هذه الجهود المسجلة من خلال البرامج التنموية، لم تستطع الدولة وضع معالم حقيقية في الوصول إلى تجسيد تنمية محلية فعالة واضحة المعالم، ولم تجسد أو تحقق مستوى منشود بدليل الأزمة التي تلت هذه المخططات والبرامج، هذه فالأزمات المتكررة والإضرابات المتعددة حالت دون الوصول وإعطاء وجهة جديدة، وما انفجار أزمة أكتوبر 1988 لدليل على ذلك، نتيجة تفاقم الأوضاع الاجتماعية المزرية، وهو ما استدعى للشروع في تبني إصلاحات عميقة انطلاقا من التغيير الدستوري وانفتاح الدولة لدخول أطراف أخرى، أكثر فعالية في مجال المساهمة البناءة في تحقيق التنمية المحلية، وإشراك الخواص وحركات المجتمع المدني، إذ بنيت التجارب الغربية نجاعة وفوائد هذه الفواعل ميدانيا ، من خلال اسهاماتهم الكبيرة في خدمة المجتمعات المحلية لكونهم القريبين بمحيطهم المحلي، وهو ما فتح الباب واسعا أمام العمل الجمعوي وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية وأعطى دفعة قوية للتنمية المحلية تجلى في دستور 1989.[1]

لقد أدى دخول القطاع الخاص في الجزائر كشريك استراتيجي في العملية التنموية إلى تحقيق نتائج إيجابية، كتوفير مناصب عمل والسرعة في إنجاز المشاريع وخلق مجال تنافسي يقوم على الكفاءة والاتقان والتحسين، وهو ما زاد من دور للرأي العام إيجابيا في نجاح العديد من البرامج والمشاريع، لخدمة المجتمع المحلي من خلال جملة الآراء والاقتراحات والبدائل التي يقدمها بصفته الأقرب للواقع المحلي والملاحظ المباشر لأي تغير أو جديد، وهو ما ساهم في إطار العمل التطوعي الجمعوي من التخفيف من بعض المشاكل والظواهر السلبية المجتمعية.

1- عبد السلام عبد اللاوي، ***مرجع سابق***، ص ص.72-3.

المطلب الثاني: التغيرات السياسية والاقتصادية والادارية في ظل التعددية.

استلزم التحول الديمقراطي نحو التعددية في الجزائر مجموعة من الإجراءات وتبني إصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية، لأن خيار التعددية يعني ضرورة التغيير في البنى والهياكل والمؤسسات، إذ تجلت العديد من الضغوطات والدوافع والأسباب الداخلية والخارجية أثرت بشكل مباشر على تحول النظام السياسي للدولة.

الفرع الأول: الأسباب الداخلية التي ساعدت على تغيير النظام.

تكمن هذه الأسباب في رفض الشعب أولا للأوضاع السائدة يوما بعد يوم، عن طريق الإضرابات التي لم يكن يحكمها إطار منظم، والتي تعبر عن تطلعات المجتمع نظرا للغياب التام للجو الملائم في التعبير عن الآراء والفضاء المتنفس بالدور الإيجابي لهما في ذلك، وهو ما أدى إلى حالة لا توازن وأفرز اضطرابات طرحت أيديولوجية حديثة تتبنى ضرورة الحرية والتعبير عن التطلعات والتدخل في الحياة العامة.[1]

كما أثرت الأزمة الاقتصادية على كل الميادين وأدت إلى عواقب وخيمة يمكن ارجاعها إلى وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني، ومع سوء التسيير في إدارة القطاعات العمومية، إضافة إلى غياب التخطيط المتكامل وارتكاز الاقتصاد على عائدات النفط فقط، وانتشار البيروقراطية في المجتمع الجزائري بشكل رهيب في أغلب أجهزة الدولة ومؤسساتها ومختلف قطاعاته الحساسة كقطاع المحروقات (شركة سوناطراك).[2]

1- حاج الطيب بعطوش وأسماء دهكال، دور النخب السياسية في عملية التحول الديمقراطي الجزائر نموذجا 1989-2016، ***مذكرة ماستر***، (جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية، 2017/2016)، ص.108.

2- محمد حليم لمام، "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر،" ***العلوم السياسية والإعلام***، ع.3، (2004)، ص ص.35-8.

أما في الجانب السياسي ضاعفت أزمة المشاركة السياسية نتيجة هيمنة الدولة على الساحة السياسية وكل أجزاء النظام، إضافة إلى ممارسة الرقابة والضغط على وسائل الإعلام، ومنع إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية، أيضا برزت أزمة الشرعية في الهوة الكبيرة بين الدولة والشعب، مما أدى إلى دخولها في المرحلة التعددية بحثا عن شرعية جديدة لتعيد هيبتها، إضافة إلى أزمة الهوية في اختلاف وتنوع الهويات، من معربين داعمين للهوية العربية الإسلامية، ومغتربين مطالبين بالقوانين الفرنسية، وبربر ينادون بالهوية الأمازيغية.[1]

تكمن التغيرات السياسية بعد إقرار التعددية في حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به (المادة 41 من دستور 1989) والاعتراف بحرية التعبير والإعلام وتعديل قانون الجمعيات والإعلام، إضافة إلى الضغوطات الخارجية التي فرضت إشراك الحركات الجمعوية في عمليات الإصلاح، والتخلي عن بعض الوظائف الاجتماعية للدولة وإسنادها إلى الجمعيات المدنية للتكفل بها، والتي تعتبر عن صورة من صور الديمقراطية.[2]

قد برزت الأزمة الاجتماعية بشكل كبير في أحداث 05 أكتوبر 1988 أو ما عرفت بانتفاضة الخبز التي انفجرت إثر الانعكاسات السلبية التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية على المجتمع الجزائري، حيث ارتفعت نسبة الفقر بشكل كبير، وبلغت في سنة 1988 حوالي 2.85 مليون، أي ما يعادل 12.2 بالمئة من السكان.[3]

بينما تتجلى التغيرات الإدارية في اللامركزية ومبدأ الانتخاب لتمثيل الإدارة الشعبية (المادة 14 من دستور 1989) والتي تنص على أن تقوم الدولة على مبادئ التنظيم

1- أحمد مصطفى العملة، "الأحداث الجزائرية وانعكاساتها على المغرب العربي،" ***السياسة الدولية***، ع.106، (أكتوبر 1991)، ص ص. 116-19.

2- MOHAMED MADANI, ***Les Regroupements Associatifs***, Image de Soi. De l'état et de la société, (Les cahiers du CREAD. N.53.2000), p.29.

3- زوبير العروس، ***الفقر بالجزائر الأسباب ودور جمعيات النوع الاجتماعي في مواجهته***، (الجزائر: د.د.ن، 2011)، ص. 84.

الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، والمجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية.[1]

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية التي ساعدت على تغيير النظام.

أعطت النصوص والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان شرعية دولية لمكانة وحقوق الإنسان، ودعم المجتمعات المدنية ودفع أمواج التحول الديموقراطي، بدءا من أوروبا الشرقية إلى الدول العربية، وكذا ضغوط صندوق النقد الدولي الذي فرض عن طريق مخططاته تعزيز الانفتاح الليبرالي وفتح أسواق جديدة، وهذا لا يكون إلا في مناخ الحرية والمساواة.[2]

بدأت الضغوطات الخارجية بعد انهيار المعسكر الشيوعي وسيادة النموذج الغربي، واتباع معظم دول العالم لهذا النهج، ثم إن هذه التغيرات في المناخ الدولي أجبرت الجزائر على الإقرار بالتعددية والدخول في مرحلة متغايرة، كما لعبت المتغيرات الإقليمية الإفريقية والعربية دورا مهما في التغيرات السياسية والاقتصادية في الجزائر وفي تأثرها البارز في سياستها.[3]

لا تزال تأثيرات الرأي العام بعد تطبيق التعددية ضئيلة، ولم ترق إلى مستوى المساهمة في صنع القرار ورسم السياسة العامة للدولة، نتيجة القيود والضوابط التنظيمية والقانونية من جهة، وطغيان المصلحة الخاصة على المصلحة العامة من جهة أخرى، إضافة إلى الضغط المعتمد من قبل الدولة حال دون ذلك.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "الأمر الرئاسي رقم 18/89، المؤرخ في 23 فبراير 1989،" ***الجريدة الرسمية***، ع.9. (الأربعاء 01 مارس 1989)، ص ص.02-267.

2- مخلوف بشير، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر 1989-1995، ***أطروحة دكتوراه***، (جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع السياسي، 2013/2012)، ص. 75.

3- جهاد عودة، "السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي،" ***السياسة الدولية***، ع.97، (يوليو 1989)، ص ص.138-45.

المطلب الثالث: زيادة الوعي الجماهيري والتأثيرات الخارجية.

من بين التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري بعد تبني التعددية ونمو الوعي لدى الشعوب وانتشار موجات التحرر، وذلك نتيجة الظروف التي مرت البلاد في ذاك الوقت، ويمكن القول إن ظاهرة الوعي سابقا (بعد الاستقلال مباشرة) كانت متمثلة في الإدراك السياسي وتنامي الثقافة السياسية فقط دون المشاركة المباشرة، وهو ما أدى إلى حالة اللا استقرار حتى مرحلة التعددية، أما تشجيع العمل الجمعوي وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب من خلال إدراك الدولة بالإسهامات والأدوار التي تقدمها، مما ساعد على تكريس وتجسيد ثقافة سياسية مشاركتية تقوم على الانخراط والتعاون والإدراك، وهذا ما أدى إلى بروز الوعي وانتشاره لدى الرأي العام، بضرورة خلق جمعيات وتنظيمات وأحزاب سياسية، تشارك وتساهم في رسم السياسات والبرامج التنموية، وكذا أهمية الدور الذي يقوم به الرأي العام في ميادين التنمية، بدليل النمو الكبير والمتزايد في الانخراط في إنشاء التجمعات في مختلف المجالات وهو ما ساعد على تكريس ثقافة تشاركية مؤثرة على مسار القرارات.[1]

أما التأثيرات الخارجية التي ساعدت على زيادة الوعي لدى الرأي العام وأدت إلى تصاعد دوره في مجال التنمية المحلية، يمكن حصرها في عدة تغيرات أهمها:

- الأحداث والمستجدات التي عرفتها الجزائر في مجال التحول الديمقراطي.
- أهمية المجتمع المدني وبروز أدواره الإيجابية في كل القطاعات والمستويات وخاصة المستوى المحلي.
- عولمة القيم الثقافية وحقوق الانسان.
- تزايد دور المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في شتى المجالات.

1- بعطوش ودهكال، ***مرجع سابق***، ص. 112.

- دخول القطاع الخاص كشريك استراتيجي في العملية التنموية نتيجة عولمة أفكار اقتصاد السوق.
- تأثير شبكات الأنترنت والفضائيات، والتي أدت إلى نقل التجارب بين مختلف المجتمعات وسهلت من عملية التفاعل بين المستوى العالمي والوطني.
- وفرة وسرعة المعلومات على المستوى العالمي، وتأثيرها المباشر على وجهات وأفكار الشعوب.
- زيادة معدلات الفساد العالمي بمختلف فروعه، وهو ما أدى إلى ضرورة التفكير في إيجاد آليات وصيغ دولية تنظم كيفية القضاء عليه.[1]

إن النظام السياسي الذي انتهجته الجزائر بعد الاستقلال وما تخلله من برامج وسياسات من أجل الدفع بعجلة التنمية حال دون ذلك، نتيجة التغيرات والأزمات التي شهدتها البلاد، ومع انتشار موجة التحول الديموقراطي أثرت بشكل مباشر على أفكار الجماهير والشعوب وادراكهم بفشل البرامج والمخططات التقليدية، مما فتح المجال أمام الرأي العام بأهمية المشاركة في التنمية الوطنية بصفة عامة، والتنمية المحلية بصفة خاصة، ويمكن تبيان نمو ظاهرة الوعي الجماهيري من خلال ارتفاع نسب المشاركات الشعبية في الانتخابات، وزيادة عدد الجمعيات، وهو دليل على إدراك الشعب لأهمية صوته ودوره، وكذا سعيه لتحسين أوضاعه عن طريق المشاركة بأنواعها.

1- بوحنية قوي، "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد،" ***الملتقى الوطني حول التحولات السياسية، إشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات***، (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف: يومي 16 و 17 ديسمبر 2008)، ص ص.02-03.

الجدول رقم 01: تزايد نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية.[1]

الانتخابات الرئاسية	سنة 1999	سنة 2004	سنة 2009
نسبة المشاركة الانتخابية	%48	%54	%63

الجدول رقم 02: عدد الجمعيات الوطنية خلال سنة 2000.[2]

مجال نشاط الجمعيات	العدد
جمعيات مهنية	206
جمعيات رياضية	82
جمعيات ثقافية	80
جمعيات صحية	73
جمعيات علمية	50
جمعيات شبابية	39
جمعيات تعاونية	34
جمعيات نسوية	19
جمعيات تضامنية	17
جمعيات تاريخية	17
جمعيات سياحية	16
جمعيات بيئية	15
جمعيات دينية	10

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "وزارة الداخلية والجماعات المحلية،" ***http://www.interieur.gov.dz/Default.aspx?lng=ar***، أطلع عليه: 2018/04/14، على الساعة:17.35.

2- عبد السلام عبد اللاوي، ***مرجع سابق***، ص ص.75-6.

الجدول رقم 03: تزايد عدد الجمعيات الوطنية بعد سنة 2000.[1]

السنة	2000	2002	2004	2006	2008
عدد الجمعيات	883	911	942	947	954

يكمن التزايد المستمر لنشاط الجمعيات لاعتبارها أداة فاعلة في مجال العمل التطوعي، حيث تسمح بمراقبة بعض النشاطات والمشاريع، وتمثل أداة مساعدة للقضاء على بروز أشكال الفساد، إضافة إلى ان تزايد وتطور نسب وعي الجماهير أثر بشكل كبير في تدخله بالحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأصبح شريك مباشر في بناء وتعديل رزنامة المشاريع والتطلع نحو الأفضل، ثم إن اهتمام الدولة وتشجيعها للعمل الجمعوي بعد إدراك إسهاماته وأدواره المساعدة في ميادين التنمية بدليل النمو العددي للجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، مما ساعد على تكريس وتجسيد ثقافة سياسية مشاركتية تقوم على الانخراط والمساهمة الفعالة وتغيير الوضع إلى وضع أحسن.

1- عبد السلام عبد اللاوي، ***مرجع سابق***، ص .76.

المبحث الثاني: مظاهر مشاركة الرأي العام في التنمية المحلية في الجزائر.

إن اسهامات الرأي العام بصفة عامة، هي توفير الخدمات العامة والأساسية في مختلف القطاعات وتشجيع المشاركة الشعبية وتطوير المبادرات الفردية والجماعية، بالإضافة إلى تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية واستثمار الإمكانات والموارد المالية والبشرية، والقضاء على كل بؤر الفساد والتسيب، كما يتم تقييم دور الرأي العام من خلال الوقوف على أهم إسهامات الحركة الجمعوية وانجازاتها في العمل التنموي المحلي ومدى تأثيرها وتأثرها في المجتمع.

المطلب الأول: مساهمة الرأي العام في برامج التنمية المحلية في الجزائر.

إن إدارة التنمية المحلية لا تقتصر على مشاركة العنصر البشري ضمن التنظيم الرسمي للإدارة المحلية، بل تتعدى إلى مساهمة جميع الفاعلين من المستفيدين من مشاريع التنمية المحلية في صنع القرار المحلي، الذي يتم اتخاده في مجال إدارة التنمية المحلية وهو ما يجسد ديمقراطية الإدارة المحلية، ويعتبر إشراك الأفراد المحليين في التنمية المحلية عنصرا جوهريا لنجاح وتفعيل العمل التنموي، لذلك فالقاعدة الأساسية في كل نشاط أو عمل إنمائي يستوجب أن يقوم على أساس المشاركة والترشيد المستمر لاستغلال الموارد، وتشجيع المواطنين على إبداء آرائهم في جل المشاريع والبرامج المجسدة والمدروسة.[1]

يمثل المجلس الشعبي البلدي قاعدة المشاركة من حيث إن قانون البلدية قد أعطى إمكانية إشراك المواطنين في اللجان التي يشكلها باعتبارها أهم قاعدة لتطبيق الديمقراطية التشاركية، وتدخل جميع الفاعلين في مجال التنمية وشروطها من تخطيط وتنفيد ومراقبة...[2]

1- قاسم جعفر أنس، ***أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998)، ص.63.

2- محمد الطاهر عزيز ، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر، ***رسالة ماجستير***، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2009)، ص. 34.

الفرع الأول: المجتمع المدني كإطار للمشاركة في إدارة التنمية المحلية.

يلعب المجتمع المدني دورا هاما إلى جانب الدولة في بناء وتقدم المجتمعات من خلال امتداد نشاطه وتنوعه في كل الميادين، وتعتبر تجربة برنامج دعم دول الاتحاد الأوروبي للجمعيات الجزائرية في التنمية المحلية كأهم مثال في ذلك، حيث تهدف هذه التجربة إلى تمويل الجمعيات الناشطة في الجزائر وتسهيل عملها وتشجيعها على المشاركة بفعالية وكفاءة في الدفع بالتنمية المحلية، تحت إشراف "تجمع المنظمات غير الحكومية" بدءا ببرنامج (ONG1) سنة 2002 بدون وساطة مع الهيئات الحكومية الجزائرية، وأتخذ من جامعة وهران مقرا له، حيث خصص مساهمة البرنامج الأوروبي عشرة مليون أورو لحوالي ست وسبعون جمعية محلية جزائرية ناشطة في مختلف المجالات على مستوى اثنان وثلاثون ولاية، ثم اعتماد برنامج (ONG2) تحت وصاية وطنية لوكالة التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن طبقا للاتفاقية المبرمة في: 07 جانفي 2006 في ستة مناطق جهوية وهي: الجزائر مقر المركز، وعنابة – سيدي بلعباس – تيارت – ورقلة – بشار، واستفادت في هذا البرنامج حوالي 121 جمعية بعد استجابتها لدفتر الشروط المطلوب.[1]

إن مزايا مثل هذه البرنامج خلق الروح المقاولاتية لدى الجمعيات، والانخراط بصفة طوعية في برامج التنمية وزيادة وعي الشعوب بالتكافل والتعاون والوحدة، كما أن معظم الجمعيات التي استفادت من هذا البرنامج أعادت تكييف نشاطها ومتطلبات التنمية المحلية، مثل "جمعية صناعة الزربية التقليدية" بغرداية، والتي حولت هدفها إلى إعادة تأهيل المرأة الماكثة بالبيت وتمكينها من العمل والإبداع من وسائل وتجهيزات صناعة الزربية.[2]

1- الاتحاد الأوروبي، "المنشورات الخاصة بالبرنامج الأوروبي لدعم التنمية،" ع.10، (2005)، ص ص. 02-147.

2- بسمة بن مشري، المجتمع المدني كأداة لمكافحة الفقر في الجزائر، ***مذكرة ماستر***، (جامعة أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، 2015/2014)، ص. 40.

لقد تبين الدور الكبير الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في مساهمتها الفعالة في برامج التنمية إذا تم إشراكها وتوفير الإمكانيات الازمة.

الفرع الثاني: القطاع الخاص كآلية لإدارة التنمية المحلية.

تختلف طرق مساهمة القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية حسب واقع كل نظام وتكيفه مع الظروف المتاحة في توسع طريقة نشاطه أو منعه، غير أنه في الأصل يعتبر القطاع الحساس والشريك، باعتباره أساسي ومساهم حقيقي في مجالات التنمية المحلية ومؤثر إيجابي في جميع النواحي، وخاصة الجوانب السياسية بفرضه أو رفضه لبعض التشريعات والبرامج، وضرورة التدخل فيها وهو ما يجسد الشراكة الفعالة للرأي العام في اتخاذ القرارات، أما على المستوى التنظيمي فإن صور مساهمة القطاع الخاص وإشراكه في العمليات والبرامج التنموية لا تخرج من إحدى الطرق الآتية:

- تعاقد الدولة مع القطاع الخاص بصفة مباشرة.
- عقد شراكة بين القطاع الخاص وممثل القطاع العام كالبلدية أو الولاية أو مؤسسة عمومية...
- منح امتياز تسير مرفق عام لمدة محددة. [1]

لقد شملت التحولات التي شهدتها الجزائر بعد التعديل الدستوري في سنة 1989 فتح المجال واشراك القطاع الخاص في المساهمة إلى جانب الدولة في عمليات التنمية المحلية بطرق عديدة، كالخوصصة في امتلاك أو شراء أسهم في مؤسسات ذات طابع اقتصادي، أو عن طريق عقد امتياز في تسيير وإدارة أي مرفق عام.

1- نادية ضريفي، "المرفق العام المحلي والتحولات الجديدة في الجزائر،" ***ملتقى حول تحديات الإدارة المحلية الواقع والأفاق***، (جامعة الجلفة: يومي 27 و28 أفريل 2010)، ص ص.02-07.

إن دخول القطاع الخاص جنبا إلى جنب أمام القطاع العام هو الاعتراف الصريح بمكانته في التسيير المحلي ودوره الفعال في المشاركة، وهو ما فتح آفاقا جديدة في إطار مبدأ التشاركية التي مكنته من المساهمة في وظائف ونشاطات يصعب على الدولة تسيرها كالنقل مثلا، واستغلال الأسواق وجمع النفايات، وصيانة قنوات المياه الصالحة للشرب أو قنوات تصريف المياه القذرة أو تسيير المقابر...[1]

المطلب الثاني: دور الرأي العام في مكافحة الفساد.

تعد قضايا الفساد من المسائل التي تشغل الرأي العام المحلي والوطني، لما له من أثر مباشر على مسار المعيشة ومستوى التنمية، حيث حاولت الكثير من البحوث والدراسات إيجاد حلول ومسالك، تحدد الداء وتصف الدواء من هذه المشكلة التي تؤرق حياة الناس وتعدم كل جهود ومسيرات التطور والتقدم.

ظهر مفهوم الحكم الراشد كبديل ناجح وفعال في مكافحة مظاهر الفساد، وتنمية وتفعيل الأداء وإشباع الحاجات بأحسن وأجود الخدمات من خلال تطوير وتجسيد معايير معينة لأجل هذا الهدف، وإقرار قوانين وقواعد صارمة تسمح بتحقيق العدالة ومساواة الجميع.

الفساد بجميع أشكاله ومستوى درجاته من الآفات التي تمتد على الفرد والمجتمع وكذلك مؤسساته الخدماتية والتنموية العمومية أو الخاصة، حتى أصبح عائقا أمام النمو والبناء، الأمر الذي دعا إلى تكاثف الجهود على المستوى المحلي والخارجي من أجل الحد منه وتعزيز قيم النزاهة وتعميق الشعور بالمواطنة والمساواة، من خلال تسليط الضوء على تطوير الأنظمة واللوائح والقوانين المرتبطة بحماية المال العام، ومحاولة سد الثغرات التي

1- ضريفي، ***مرجع سابق***، ص ص.02-07.

يبدأ منها الفساد بكافة أنواعه وصوره، إلى كشف آثاره الاجتماعية والاقتصادية وخطورته في تفكك النسيج الاجتماعي وانعدام أخلاق المجتمع.[1]

الفساد من الظواهر القديمة التي عرفتها المجتمعات البشرية، إذ عرف تطورا في شكله وحجم انتشاره، بحث أصبح يشكل خطرا حقيقيا على استقرار وأمن الدول والمؤسسات، وقيم الديمقراطية، إذ يهدد القيم الأخلاقية ، ويعرض التنمية للإجهاض والخطر وهدر الطاقات البشرية وضياع الموارد الحيوية وانعدام الحرية والعدالة.[2]

الجزائر من الدول التي لا تحسد على هذا الوضع، إذ تعاني منه مثلها مثل باقي الدول النامية والتي مسها الفساد بشتى أنواعه سواء المالي أو السياسي أو الإداري... وكان تصنيفها ضمن القائمة السوداء، واعتبرت من الدول العاجزة عن مكافحته حسب منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد.

الجدول رقم 04: ترتيب الجزائر في ظاهرة الفساد من 2008-2015.[3]

السنة	الترتيب	عدد الدول المصنفة
2008	92	180
2009	111	180
2010	105	178
2011	112	182
2012	105	174
2013	94	177
2014	100	174
2015	108	175

1- محمد وارث، "الفساد وأثره على الفقر،" ***دفاتر السياسة والقانون***، ع.08، (جانفي 2013)، ص ص.85-112.

2- محمد حاتم السيد، ***الفساد والحكم مقاربة نظرية ومعرفية***، (القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 59.

3- موقع منظمة الشفافية الدولية، ***www.transparency.org***، أطلع عليه: 2018/03/04، على الساعة: 13.30.

إن المتتبع لجهود الدولة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد يجد أنها خطت خطوات جيدة من خلال إنشاء العديد من الأجهزة والآليات الخاصة في مكافحة الفساد، ومنها مجلس المحاسبة مند (دستور 1976)، والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في نوفمبر 2006، والديوان المركزي لقمع الفساد في أوت 2010، ومجلس اليقظة والتقييم في فيفري 2012، ناهيك عن مجموعة من القوانين والاتفاقيات الداخلية والخارجية المبرمة ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003.[1]

الفساد في الجزائر حالة مرضية معقدة قد يسهل تشخيصها ويصعب معالجتها أمام غياب إرادة سياسية حقيقية ومحاسبة فعلية، والدليل في ذلك أو ما أصبح واضحا للعيان وقد حفظه كل الجزائريون بروز قضايا فساد كبرى سياسية واقتصادية أثقلت كاهل الدولة والمواطن ومسار التنمية، ومنها فضيحة سوناطراك واحد، سوناطراك اثنان، فضيحة الطريق السيار، قضية بنك الخليفة...[2]

إن مكافحة الفساد في الجزائر لا تقتصر على قوانين ردعية فقط، بل تتطلب ضرورة تشجيع وترقية دور كل الفاعلين، من وسائل إعلام ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات وأحزاب... إلى تحسين المنظومة القانونية وتفعيل دور الرقابة وتعزيز الشفافية والمسائلة وزيادة التوعية بأضرار الفساد، من خلال حملات زرع القيم وتفعيل دور السلطة القضائية واستقلاليتها، وبالتالي يسهل الوصول إلى إصلاح شامل لكل القطاعات، ولا يتم ذلك إلا بوجود سياسة حقيقية تشرك كل الفاعلين في ظل حكم راشد.[3]

إن وعي الجماهير والشعوب بقساوة مخلفات الفساد وآثاره، كان لزاما التصدي لهذه الظاهرة والاهتمام بالمساءلة والمحاسبة وكذلك إشاعة الشفافية في العمل إضافة إلى تنمية

1- سامية بن يحي، "الجزائر جهود حثيثة لمكافحة الفساد،" ***الباحث***، ع.13، (2010)، ص ص.35-9.

2- موقع أخبار اليوم، "هذه أخطر قضايا الفساد في الجزائر،" ***http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/69086***، أطلع عليه: 2018/05/04، على الساعة:23.55.

3 - بن يحي، ***نفس المرجع***، ص ص. 35-9.

الوازع الديني لدى عموم المواطنين للحث على النزاهة ومحاربة الفساد عبر وسائل الإعلام المختلفة وخطباء المساجد، والأساتذة والمؤسسات التربوية... إلى إعداد حملات توعية وطنية تحذر من الفساد ونتائجه المدمرة، والتأكيد على دور الأسرة في التربية، إلى جانب أهمية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وتقوية نشاطات الجمعيات في الرقابة والمنافسة وتقديم الاستشارات والتطلعات.

كما يبين الرأي العام أضرار الفساد بأنواعه وأشكاله لما له من آثار سلبية على الفرد والمجتمع والدولة بشكل عام، نظرا لأنه يهدد حقوق ذوي الكفاءات والمؤهلات العالية بفعل المحاباة والمحسوبية ويشعر بالإحباط والظلم، ويؤدي إلى هدم قيم المجتمع وأخلاقه، ثم إن الاعتداء على الأموال العامة واستغلال المنصب ينمي الكراهية والعدوان ويضعف مسار التنمية والتقدم، فهو (أي الرأي العام) يساهم في توعية المجتمع، ويسعى إلى ضرورة زرع قيم وأخلاقيات النزاهة من الأمانة والصدق والإخلاص في العمل، ومنح المواطن أكثر حرية للمشاركة في الرقابة والتدخل في إعطاء الرأي والرأي الآخر، والمساهمة في صنع وتقييم السياسات بالمماثلة مع المجتمعات المتطورة والراقية، لأساليب المشاركة وإدخال الفرد في صنع وإقرار مشايع وبرامج وسياسات تنموية عامة.[1]

لكي يقوم الرأي العام بدوره بجدية، ويصبح أكثر تأثيرا في تناول قضايا المجتمع وإبراز مسؤولياته تجاه التعبير عن مصالح الجماهير، لابد من توسع مجاله أو مزيدا من حرية للإعلام والاستقلالية، باعتباره أهم وسيلة مراقبة على السلطة السياسية والجهاز الإداري وسلاحا هاما من أسلحة مكافحة الفساد، على أساس أن الصحافة تعد من أهم وسائل التعبير عن آراء المواطنين في النظم الديمقراطية، وقد أصبحت بلا منازع أداة الرأي العام الأولى في التعبير عن اتجاهاته واحتياجاته ورغباته، فمن خلالها يستطيع المواطن أن يمارس نقد

1 – سفيان نقماري ، "الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي،" ***ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي في الجزائر***، (جامعة سعد دحلب البليدة: يومي 06 و 07 ماي 2012)، ص ص. 02-12.

الأخطاء والعيوب التي تنجر على وظائف الجهاز الحكومي ومؤسسات الدولة، وكشف العوائق وتحديد مصادر الخلل، وبالمقابل التأكيد على ضرورة التزام أجهزة الإعلام بالمسؤولية الأخلاقية في عرض الموضوعات المختلفة تجاه الفرد والمجتمع، بحيث تلتزم التغطية الإعلامية على صورة الحدث والتوضيح والتنظيم الدقيق للتفاصيل المعروضة لضمان مراعاة الدقة والصدق وعدم التحيز، والبعد عن كل ما ينافي قيم المجتمع، ويساهم في تحقيق مراقبة نزيهة وعادلة لمظاهر الفساد وكشف المفسدين، كما تكتسب التوعية والإرشاد بأضرار الفساد والعمل على الإقناع بالتخلي عن السلوكات والتصرفات المرتبطة به، مقدما مصلحة الدولة أولا ودائما، كما إن كشف قضايا الفساد في المجتمع والعمل على تخصيص حصص أو صفحات لمتابعة هذه القضايا، وضرورة استخدام واستثمار وسائل التواصل الاجتماعي لمكافحة سبله ومجرياته، والحد منه دون الوقوع في الخطأ أو الإساءة لأحد، وحث مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على دعم صحف وقنوات متخصصة في محاربة الفساد.[1]

للرأي العام الأثر الكبير من خلال تجنيده وتوعيته بالمخاطر التي يشكلها الفساد إزاء الاقتصاد الوطني كذلك والمجتمع ككل، بإقناع كل مواطن لعواقبه ومجاريه، حيث تسعى الجزائر في إطار الإصلاحات التي مست جهاز العدالة وقوانين مكافحة الفساد إلى تعزيز دولة القانون، وتحسين قدرات القضاء وتكوينهم والرفع من مستواهم المهني والمعرفي من خلال ضرورة غرس قيم المواطنة وتحسين الأوضاع المعيشية والحد من توسع آفة الفساد في المجتمع الجزائري.[2]

1- رشيد بوسعيد، تطوير الأداء المؤسساتي لآليات مكافحة الفساد في الجزائر، ***مذكرة ماستر***، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيم إداري وسياسي، 2014/2013)، ص.58.

2- موقع أخبار اليوم، ***مرجع سابق***، ***http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/69086***، تاريخ الاطلاع: 2018/03/10، على الساعة: 17.55.

قد تتعدد اقتراحات وآراء وأفكار استطلاعات الرأي العام حسب طبيعة ونظرة ووضع المشكلة أو الأزمة في إيجاد حلول ممكنة وتجارب في مكافحة الفساد والقضاء عليه، ومنه بعض الآليات التي يمكن أن تساهم في التخفيف من حدة وتفاهم هذا الوباء في بلادنا في كافة الميادين:

– إعطاء الموظف أجرا كافيا وامتيازات تغنيه عن الطمع واللجوء إلى ممارسات غير قانونية، أي ضمان التحصين المادي والمعنوي دعما لنزاهته، وتحسين ظروفهم المعيشية.

– الصرامة في تطبيق القوانين ومحاسبة المخالفين بتفعيل دور مؤسسات القضاء في مجال مكافحة الفساد والفاسدين ومنع التعدي على المال العام.

– إلغاء كل أشكال التخفيف أوالإفراج أو العفو عن الفاسدين مهما كانت الظروف والأسباب.

– توسيع نشر قائمة الفاسدين والمحكوم عليهم نهائيا ونشر أسمائهم وصورهم ليكونوا عبرة لغيرهم.

– وضع الشخص المناسب في المكان المناسب بالاعتماد على الكفاءة والإبداع العلمي وعدم التوكل على العلاقات الشخصية والمحسوبية والواسطة والعلاقات الأسرية.

– التحقيق والتتبع وحجز ثروة الفاسدين عن طريق تعميق التحقيقات واسترجاع الأموال المختلسة والمكتسبة.

– تنظيم ومضات اشهارية مدروسة ومؤثرة تساهم في رفع الحس المدني، وعقد ندوات دينية لمعرفة خطورة الفساد ومحاربته، وحث المواطن على مواجهة الفساد والفاسدين في كل وقت وحين.[1]

1– مشعان الشاطري، ***الفساد مفهومه...أسبابه...مظاهره...طرق علاجه***، (الرياض: دار صفاء للنشر، ط.3، 2005)، ص.91.

كما للتوعية الاجتماعية دورا كبير في خلق ثقافة مناهضة للفساد، ومعززة لقيم النزاهة، ثم أن الرقابة والكشف عن مواطن الفساد والمفسدين الأثر في ذلك، ونشر كل تقارير الرأي العام المعنية بمكافحة الفساد والمطالبة من أجل تفعيل مبدأ المسائلة والمحاسبة، وإنشاء هيئة وطنية عليا حقيقية للمساءلة شعارها من أين لك هذا؟ لها كافة الصلاحيات لاستجواب أي شخص كان حتى ولو كانت معه الحصانة البرلمانية أو غيرها، وتكون لهذه الهيئة فروع محلية تتكون من مختلف الهيئات والأجهزة الأمنية أعضاؤها خبراء متخصصين إداريا وماليا وقضائيا، كذلك اعتماد رقم وطني خاص للتبليغ عن قضايا الفساد، ووضع نظام مكافأة مالية لمن يقوم بالتبليغ عن حالات الفساد بشتى صوره، ورصد كاميرات خاصة تساعد على كشف الحقائق.[1]

يعود دور الرأي العام بصفة خاصة إلى المواجهة الدائمة والعمل على تثقيف المجتمع بكل فئاته بخطورة الفساد ووجوب التعاون في مكافحة الفاسدين، غير أنه ضعيف وغير فعال نظرا للتضييقيات الممارسة من قبل الدولة، ومحاولة إضعاف دوره أو تكذيبه، نظرا لعدم وجود مساحة حقيقية للديمقراطية، وإضعاف الحرية في الرأي والتعبير والإعلام، وعدم سيادة القانون، هذه العوامل وغيرها زادت من انتشار أشكال الفساد وتفاقمه.

1- صالح زياني، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر،" ***المفكر***، ع.4، (2013)، ص ص.22-5.

المطلب الثالث: دور الرأي العام في مكافحة الفقر.

يبرز دور الرأي العام في كل المجالات، وبصفة خاصة عند تصاعد معدلات الفقر والبطالة، حيث يعمل على توفير شبكة حماية اجتماعية جراء هذا التصاعد، لما له من آثار سلبية تسعى الدولة لتخفيضها والقضاء عليها، وما الدور المتميز الذي تقوم به المؤسسات والجمعيات الخيرية والتضامنية، نحو تعزيز الصمود وتوفير بعض الخدمات للفئات الاجتماعية المتضررة.

الفرع الأول: واقع الفقر في الجزائر وآثاره على المجتمع المحلي.

تعتبر ظاهرة الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد كيان واستقرار الدولة، وأمام تدهور الأوضاع في ظل التحول من نظام اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحركه قواعد السوق واعتماد الخوصصة في التسيير، تم الاستغناء بشكل كبير عن العمالة المهنية وتسريح العمال، وبالتالي زيادة نسبة البطالة، كما أثرت أيضا بروز ظاهرة الإرهاب بصورة مباشرة في زيادة الفقر من خلال هجرة السكان المحليين من الأرياف نحو المدن، بحثا عن الأمان تاركين ورائهم كل ممتلكاتهم ونشاطاتهم، وهو ما ضاعف من عدد الأسر الفقيرة وزيادة عدد المتشردين والفقراء في جميع الفئات والأعمار.

الجدول رقم 05: معدلات الفقر في الجزائر من 2008-2013.[1]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر%	11.1	9.8	6.2	5.55	5.20	5.03

1- موقع الفقر في الجزائر، "الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية وغير الرسمية"، ***http://islamfin.go-forum.net/t5333-topic#10411***، أطلع عليه:2018/05/17، على الساعة:00.30.

الشكل رقم 01: معدلات نسبة الفقر في الجزائر من 2005-2012.[1]

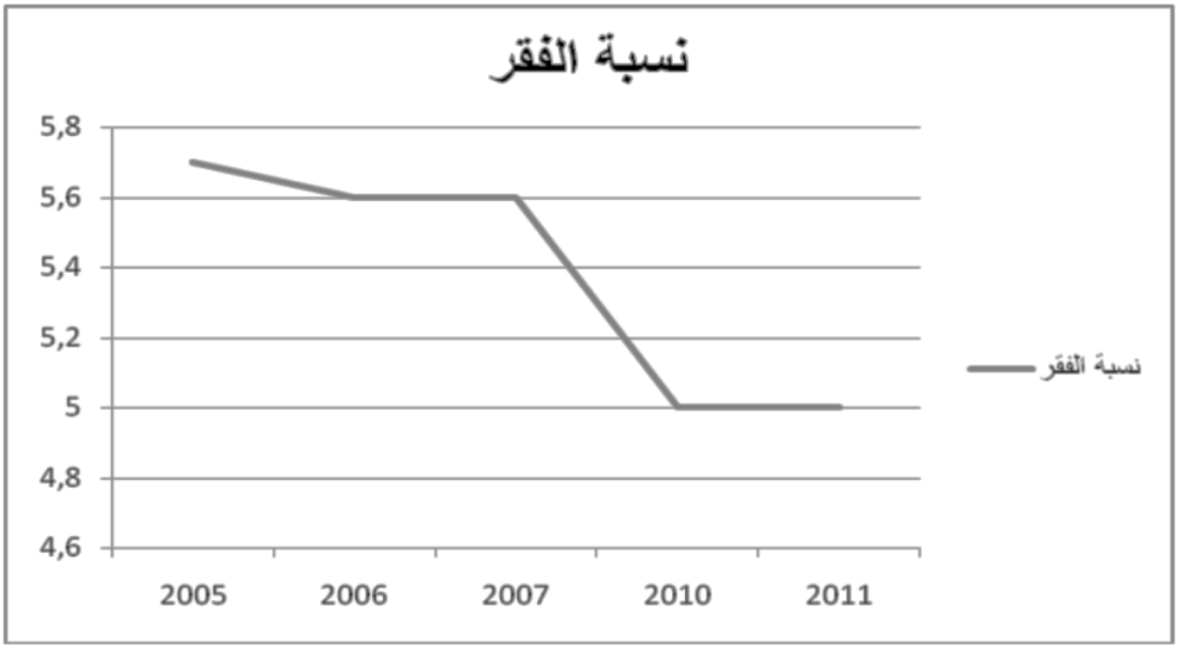

أن بروز ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر لها آثار وخيمة على المجتمعات المحلية في عديد الجوانب وخاصة الاجتماعية منها:

1- المستوى الصحي: لا يزال المستوى الصحي للمواطن المحلي متدهورا إن لم نقل ضعيفا جدا نظرا لقلة إعانات الدولة وارتفاع أسعار الأدوية والتحاليل وغلاء تكاليف العلاج وتدني الخدمات الصحية بصفة عامة وهو ما أدى إلى انتشار الأمراض.

2- المستوى التعليمي: إن النقص الكمي والكيفي لمراكز التعليم يؤثر على التحصيل وظهور الفوارق ويضعف المستويات وخاصة في المناطق الريفية البعيدة، إضافة إلى عدم توفر بيئة تعليمية حقيقية قائمة على التربية والأخلاق والوعي.[2]

1- حاج قويدقورين، "ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم،" ***الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية***، ع.14، (جوان 2014)، ص ص.16-25.

2- بن مشري، ***مرجع سابق***، ص. 41.

الفرع الثاني: مساهمة الرأي العام في مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.

يعتبر مجال مكافحة ظاهرة الفقر والتهميش الاجتماعي المجال الذي برز فيه العديد من المتضامنين المحليين بين المواطنين من خلال الإعانات الاجتماعية والطبية وخاصة للأطفال والمعوزين والأيتام والمرضى...

1- في مجال الصحة: هي من الاهتمامات التي تولي لها الدولة مكانة كبيرة فنجاح النظام الصحي يزيد من تعظيم المنفعة الصحية العامة للأفراد، عكس المرض الذي يحول دون ذلك، والفقر يدمر حياة الإنسان وهو أكبر عدو للصحة والتنمية، فقد شهدت الجزائر تطورا ملموسا في مجال التنمية الصحية على الرغم من وجود بعض المعوقات والعراقيل التي أثرت سلبا عليها، في مواجهة انتشار الأمراض والأمراض المزمنة وتوفير الأودية اللازمة والعمل على إنجاح الحملات التحسيسية، كما نجد في هذا الإطار كثير الجمعيات والأشخاص المتضامنين ومنهم "جمعية ناس الخير" بعملها في مساعدة المرضى والفقراء ونقلهم والتكفل بهم وتوفير العلاج والدواء لهم، ومن الأعمال المشهودة لهذه الجمعية التكفل التام لفائدة خمس وعشرون طفل خارج الوطن مصابين بداء "سيبنا بيفيدا" أو فتق النخاع الشوكي حيث كلفت العملية الواحدة أكثر من أربعين مليون سنتيم وكان أغلبهم من الفقراء والقاطنين في الأرياف.[1]

2- في مجال التعليم: لقد عان التعليم في الجزائر من عدة نقائص من بينها عدم كفاية الإنفاق العام للدولة في هذا المجال، والفوارق بين المدن والقرى في الدعم، مما جعل الأشخاص القاطنين في الأرياف أقل تعلما وثقافة عكس الأشخاص القاطنين في المدن، وهو ما جعل بعض الجمعيات تتكاثف للدفع بالنهوض بمستوى كل الفئات في هذه المناطق النائية، ومنهم الجمعية الناشطة "ناس الخير" التي عمدت على تحديث طرق علمية تربوية

1- طارق مكراز، "جمعيات ناس الخير تتكفل بنقل 25 طفل مصاب بداء "سيبنا بيفيدا" للعلاج بتونس،" ***الاتحاد***، ع.18، (الاثنين 22 جانفي 2013)، ص. 15.

من خلال استقطاب المبدعين والنوابغ من الكفاءات في شتى الحقول العلمية المتخصصة والتشجيع من أجل مساعدة الأطفال الفقراء في الأرياف على التعلم، ومحاولة التقليل من بؤر التخلف والأمية، كما تكفلت الجمعية بتوفير الاحتياجات اللازمة وأطلقت مشروع "الحقيبة والزي المدرسي" في كل موسم دراسي، وذلك بمساهمة العديد من شرائح وفئات المجتمع.[1]

3- في مجال السكن: أعطت الدولة اهتماما لهذا القطاع من خلال توفير عدد كبير من السكنات بغية الوصول إلى تلبية الطلبات المتزايدة لمختلف شرائح المجتمع، ومحاولة القضاء على مشكلة السكن والبناءات الهشة والنهوض بهذا الجانب، ومع ارتفاع النمو الديمغرافي والتوسع العمراني عرفت الجزائر أزمة سكن، كان لابد عليها اتخاذ جملة من الإجراءات للقضاء عليها خاصة في المناطق الريفية النائية ومحاولة مساعدة سكانها للتخفيف من قساوة الظروف ومنه نجد نشاط جمعية "ناس الخير " أيضا وصداها الوطني في مساعدة الفقراء وتوفير مساكن محترمة، وذلك بتطبيق برنامج إسكان الفقراء ومحدودي الدخل والمعاقين والأرامل...[2]

4- في المجال الديني: لعب الرأي العام دورا هاما في مكافحة الفقر بمساهماته وتبرعاته مع المؤسسات الرسمية للدولة، من خلال "صندوق الزكاة" في كل المساجد وتحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف لمساعدات العائلات المعوزة والفقيرة، كما تستفيد هذه العائلات وحسب الأولوية من أموال الصندوق من قروض للدعم أو شراء أدوات العمل لأصحاب المشاريع الصغيرة .[3]

1- إبراهيم شليغم، "ناس الخير من أجل مجتمع واعي،" ***النصر***، ع.36، (الأحد 08 فيفري 2015)، ص. 19.

2- إلهام عرباوي، "ناس الخير في أعمال تضامنية لفائدة الفقراء،" ***صوت الأحرار***، ع.13، (الثلاثاء 15 فيفري 2011)، ص.23.

3- فتيحة خنخار، استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته في صندوق الزكاة الجزائري، ***رسالة ماجستير***، (جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة: 2010/2009)، ص. 64.

المبحث الثالث: التحديات التي يواجهها الرأي العام في التنمية المحلية في الجزائر.

يدعم الرأي العام كل مجالات التنمية المحلية بآرائه وأفكاره، غير أنه في الغالب يكون موجهة من قبل مجموعة معينة أو إليها، وبمعنى آخر انحصاره في فئات اجتماعية معينة نظرا لضعفه من جهة، وتحكم الدولة على أغلب اتجاهاته من جهة ثانية، وهو الحال في أغلب الدول النامية التي يتطلع شعوبها إلى التحرر، وتوفير مناخ ديمقراطي حقيقي بمشاركة كل الفاعلين في التنمية المحلية.

المطلب الأول: نقص وعي الرأي العام في التنمية المحلية في الجزائر.

يفترض الكلام عن الرأي العام واستطلاعاته ودوره في التنمية المحلية في الجزائر، بوجود رأي عام كفئ وواع لمتطلبات هذه التنمية، ومدرك لآلياتها ووسائلها، وماهي تلك المهام الأساسية أو المجالات المجسدة لظهوره كمؤهل ومشارك ومدعم، لكن الواقع لا يعكس ذلك باعتبار أن أغلب أصحابه أو أعضائه لا مستوى لهم ولا ثقافة، وبمعنى آخر انعدام نسب المنخرطين المتعلمين والجامعيين والمثقفين في الاشتراك أو إبداء الرأي أو قيادته، وبالتالي عزوفهم في الدخول والانخراط لأي تنظيم وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- عدم وجود ثقة كبيرة في جدوى مطالب المواطنين وتوجه أغلبهم لمساندة مخرجات الدولة.

- كثرة مشاكل أغلب التنظيمات والحساسيات التي تنفر التعاون ورح الاتكال.

- عدم وجود الوقت الكافي لأغلب الباحثين والنخب والابتعاد عن التدخل في الشؤون كثيرة التوجهات، حيث أن النشاط مقتصر على المتقاعدين والبطالين.[1]

- نقص كفاءة القيادين وضعف المشاركة الفعلية، فالرئيس صاحب القرار وبقية الأعضاء يقومون بالتنفيذ.

1- عبد السلام عبد اللاوي، ***مرجع سابق***، ص ص. 99-100.

- ضعف التأطير وسيطرة العمل الموسمي وقلة الإمكانيات.

- احتواء غالبية الرأي العام المتعصب للسلطة السياسية القائمة.

- نشاط بعض الجمعيات لمصالح بعض الأشخاص سواء في السلطة أو المنطقة.

- مشاكل الجمعيات الداخلية لا تشجع على الانخراط والنشاط بل تساهم في النفور.[1]

الذهنيات السلبية التي ترسخت في المجتمع وأصبحت وكأنها تملك هذه الجمعيات تحتاج إلى وقت لاستيعاب الثقافة الديمقراطية ، حيث أن أغلبها مرتكزة على الرئيس تزول بزواله، يهيمن ويحقق منافعه الخاصة قبل العامة، كما أن أغلب مسؤولي الجمعيات يسعون للظهور وشغل مناصب سياسية مستقبلا وبالتالي قلة الخبرة والوعي.[2]

كما أن ضعف وضع البرامج وتحديد المشاريع وانتشار روح الانتهازية والتلاعب في المقررات الإدارية والمالية لاستغلال وتبديد الأموال وسوء التسيير والتخطيط والتقدير من شأنه أن يحول دون تحقيق الهدف الأسمى الذي تسعى إليه وتريد تحقيقه، وعليه لم تستطع الدولة فرض رقابتها على كل التنظيمات أو توجيه رؤاها سعت إلى التقليص من دعمها والتشديد من عملها في بعض النواحي وفرض تراخيص في ممارسة بعض نشاطاتها، كما يمكن إرجاع ظهور وتفشي هذه الظواهر السلبية للجمعيات إلى عدم وجود القدوة الحسنة والتربية الصالحة والوعي المجتمعي في معالجة مشاكل وتطلعات العامة، وهو ما يظهر جليا وبالرغم من كثرت عدد الجمعيات وتنوعها غير أنها لم تلعب دورا بارزا وكبيرا في مجال التنمية المحلية.

1- عبد السلام عبد اللاوي، ***مرجع سابق***، ص .101.

2- عبد الناصر جابي، ***النظام السياسي الجزائري المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال في وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي***، (الرباط: دار توبقال للنشر، 1998)، ص . 209.

المطلب الثاني: الرأي العام في الجزائر بين الواقع والمأمول

لقد تنوعت وتعددت وسائل التعبير عن الرأي بل أصبحت من أركان الديمقراطية وإضفاء الشرعية في إصدار وتطبيق القوانين المناسبة لإدارة شؤون المجتمع و الدور الذي يقوم به الرأي العام ويؤديه، وأهمية وسائل الإعلام في التأثير عليه وتوجيه سلوك الأفراد والدعم الكبير لأي قرار، كما أصبح الرأي العام مصنع ومناهجه مصنعة ونظريات الحياة مصنعة لتحتضنها من جديد أحزاب جديدة.[1]

إن المشاركة الفاعلة للرأي العام تمثل أحد حقوق الإنسان الأساسية إلا أنه لا يمكن له وضع التفاصيل الدقيقة للقرار غير أنه يساعد في بلورة الإطار العام الذي يتحرك بداخله صانعو القرار، وضروري فسح المجال لدور النقابات والمنظمات والأحزاب وأطياف المجتمع المدني ووسائل الإعلام على أساس أنها قنوات معبرة عن الرأي العام، ثم إنه يخلق التفاعل الإيجابي البناء والآمن في العلاقة بين الرأي العام والدولة، الأمر الذي يضمن الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي، فلا يستطيع أحد أن ينكر العلاقة الوطيدة بين الرأي العام وصنع القرار في مختلف المجتمعات والأنظمة السياسية وكيف أن الرأي العام يعد من أهم العوامل التي يضعها صانع القرار في حسبانه مهما كان شكل النظام السياسي الذي يسيطر على مقاليد الحكم، ففي النظم الديموقراطية يهتم صناع القرار بالرأي العام من منظور المشاركة في صنع القرار، أما في النظم غير الديموقراطية فيهتم صناع القرار بالرأي العام إما بالسيطرة عليه أو توجيهه أو حتى قمعه.[2]

1- جمال سلامة علي، ***الرأي العام بين الكلمة والمعتقد***، (بيروت: دار النهضة العربية، 2010)، ص ص.03-07.

2- محمد عادل عثمان، "الديمقراطية بين النظرية والتطبيق،" ***المفكر***، ع.2، (أفريل 2006)، ص ص.45-8.

من المعروف أن الأنظمة الديموقراطية التي تقبل الرأي والرأي الآخر، فإن صنع القرار فيها يشهد تقدما ملموسا على أرض الواقع والسبب في ذلك هو توسيع دائرة المشاركة للأحزاب والمنظمات والإعلام... والرأي العام عموما من خلال الكثير من الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل معرفة ردة الفعل حول القرار وعلى العكس منه، الأنظمة غير الديموقراطية نجد أن مساحة الرأي الآخر موجودة شكلا فقط دون مضمون، إن لم نقل منعدمة تماما عن المشاركة في الحياة السياسية رغم إقرار الدستور عليها، والذي يعطيها الحق في طرح أفكارها واقتراحاتها وآرائها المؤيدة أو المعارضة للنظام القائم.[1]

كما تلعب الجمعيات والنقابات العمالية والنخب والأحزاب السياسية دورا هاما في تكوين الرأي العام، إذ يملكون القدرة على تعبئته وتوجيهه، وذلك من خلال الاتصال مع المواطنين ومدى امتلاكهم لوسائل الاتصال والتعبير عن إرادة الشعب، لكن الدور المنوط في الواقع يختلف تماما لوجود الكثير من الصعوبات سواء من جهة الدولة أو من جهة الرأي العام نفسه، فضعف آليات التواصل الجماهيري وعدم وجود مراكز بحثية تساعد على التوعية والتثقيف وحل المشاكل وانعدام الإطارات المدربة على إدارة الاتصالات الإعلامية كعدم تقديم المعلومات الصحيحة ونشر الأكاذيب من جهة الرأي العام أو نتيجة القمع والترهيب الممارس أحيانا من طرف الدولة، كذلك التضييق المعتمد على بعض الأحزاب والجمعيات وإضعاف نشاطهم أو منعه أو قمع أعضاءه، من شأنه تغيير مسار عملهم، والمعروف عليه أيضا أن أغلب التجمعات تنفرد بفكرة القيادة والبقاء في أماكنهم دون الرغبة الجادة في التداول مما أفقد انضمام العديد من الأشخاص إليهم نتيجة ثقافة الولاء والقبلية، إضافة إلى عدم قدرتها على وضع تصوراتها الخاصة بقضايا المجتمع وفقدان القدرة على إبداء الرأي.[2]

1- إبراهيم حمادة بسيوني، ***الرأي العام وأهميته في صنع القرار***، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002)، ص.31.

2- محمد المالكي، ***الأحزاب العربية وسؤال الديمقراطية***، (الأردن: مركز البحوث، 2015)، ص.106.

كما اتسعت فجوة الثقة بين الحكومة والشعب نتيجة المتغيرات على الساحة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية... والأزمات المتوالية التي كانت نتيجة القرارات العشوائية الصادرة من الحكومة، والتي ألقت بضلالها على استقرار المجتمع وحياة المواطن.

المطلب الثالث: شروط وآليات تفعيل دور الرأي العام في التنمية المحلية في الجزائر.

إن المشاركة الحقيقية للرأي العام في برامج التنمية المحلية، وفي رسم السياسات العامة، لا بد من وجود وتوفر جملة من الشروط والآليات تدفعه إلى ممارسة أعماله ووظائفه بكل فعالية.

الفرع الأول: شروط تفعيل دور الرأي العام في التنمية المحلية في الجزائر.

* شروط سياسية: من خلال تجسيد مبدأ الديموقراطية لأنه لا عمل ولا تطور للرأي العام من دون وجود مناخ ديموقراطي حقيقي، حيث بوجود هذا المبدأ والذي يكفله الدستور يمكن تطبيق آليات الحكم الراشد والذي يساعد على ترسيخ أسس المشاركة في العمل التنموي وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المحلية.

* شروط قانونية: لابد من توفر بنية قانونية وتشريعية ملائمة تكفل حق الاطلاع على مختلف البرامج التنموية وحق المشاركة وتقديم الآراء والطروحات وتقديم بدائل ناجعة تساعد صناع القرار في وضع أسس تنموية تخدم جميع أفراد المجتمع المحلي.[1]

* شروط اقتصادية: إن رضا الرأي العام وفعاليته تتوافق على مدى قوة الأساس الاقتصادي وقدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد على المستوى المحلي وكذا توفر مناخ اقتصادي قادر على تحقيق المطالب المجتمعية من جهة وتقليص تبعية الدولة له من جهة

1- سليمان الرياشي وآخرون، ***الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية***، (بيروت: دار النهضة العربية، 1996)، ص. 98.

أخرى، ولعل مبدأ الاقتصاد الحر الذي ينسب إلى البلدان الرأسمالية المصنعة استطاعت أن تحقق تقدما ملحوظا من خلال توفر مجال اقتصادي حقيقي حر.

* شروط اجتماعية: إن تحقيق حاجة الأفراد المحليين وإشباع رغباتهم ورفع مستوى دخلهم يجعلهم أكثر اهتماما بالمشاركة في المنظمات الاجتماعية التي تشكل لهم قنوات اتصال مباشر مع الهيئات المحلية، وبالتالي إمكانية المشاركة في وضع السياسات التنموية المحلية.

* شروط ثقافية: حيث الزيادة والتركيز في شعور الأفراد المحلين بالمواطنة على أساس توفر ثقافة وطنية عالية وواعية مبنية على نشر القيم الحضارية الوطنية الموجهة لبناء إرادة حقيقية مشجعة على العمل التشاركي، الذي يوفر درجة عالية من أساليب الحوار المدني المتحضر والتشاور السلمي المتبادل للوصول إلى حلول ورضا أكبر للشعوب.[1]

بينما في الجزائر واجه الرأي العام مجموعة من التحديات أثرت بشكل كبير، لعدم وجود مناخ سياسي اقتصادي اجتماعي حر ملائم، نظرا لبنية النظام السياسي الوطني غير الواضحة، ثم لتعرض الاقتصاد الجزائري إلى مجموعة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وابعاد القطاع الخاص باعتباره الكفة الموازية للاقتصاد الوطني، عن بعض الأدوار الهامة والمبادرات والمشاركة بصورة حقيقية وفعالة، وعليه أخفق هذا القطاع في إيجاد مكانه ضمن العملية التنموية، وبالتالي تراجع نسب مشاركته، كما تعاني معظم مؤسسات المجتمع المدني ونشاط الجمعيات بمختلف خدماتها من مشكل التمويل، الذي يعتبر الهاجس الحقيقي أمام مواصلة عملها أو تقدم نشاطها، وعليه لا يمكن تصور دور فعال ومستمر دون توفر تمويل حقيقي، إضافة إلى العقلية المتحجرة السائدة في أغلب التجمعات.

1- الرياشي وآخرون، ***مرجع سابق***، ص ص.99-103.

الفرع الثاني: آليات تفعيل دور الرأي العام في التنمية المحلية في الجزائر.

هناك مجموعة من الآليات تدفع بالمواطنين المحليين زيادة المشاركة في الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية من خلال:

– توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين وإبداء اهتمام خاص لمشاركة كل فئات الشباب والمرأة والأخذ بآرائهم.

– إثارة اهتمام الرأي العام وتحفيزه على الانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني من خلال عرض أحداث أو تجارب ناجحة بالتنسيق مع وسائل الإعلام.

– إنشاء مراكز وطنية خاصة لقياس استطلاعات الرأي العام وتوجهاته على أسس علمية إحصائية.

– متابعة الحوار الاجتماعي الوطني والعالمي القائم حول قضايا التنمية المحلية والديمقراطية وحقوق الانسان.

– إطلاق حملات تحسيسية لتأسيس صندوق تمويل وطني لدعم المؤسسات الناشطة من أجل النهوض ببعض الأنشطة والأعمال التنموية المحلية والتي تعود بالفائدة على الأفراد والعائلات.

– إدراج مرصد وحصص وصفحات للحريات الصحفية والإعلامية تقوم بشر واقع وآراء الشعوب، وتدعم الجهود التطوعية في قضايا التنمية المحلية.[1]

1– هشام محمود الأقداجي، ***التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية***، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2015)، ص. 60.

– العمل على توعية أفكار المواطنين للمشاركة والمداخلة في مختلف القضايا والنقاشات من خلال الحضور للملتقيات والندوات، وهو ما يعزز مبدأ الديموقراطية التشاركية والمواطنة في تحمل المسؤولية الجماعية.

– تنبي توجه تنموي شامل يستند إلى مواجهة تحديات التنمية المحلية وتعزيز ثقافة المواطنين وزيادة اهتمامهم في المشاركة في الأعمال التنموية والتأثير والشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

– توفير بيئة ثقافية واجتماعية لتمكين الرأي العام من تجسيد اهتماماتهم وإبراز أفكارهم ودعمها وتفعيلها.

– احترام احتياجات ومشكلات المجتمعات المحلية والأخذ بها.

– إدارة الأزمات والصراعات سلميا وتقبل الآراء المناهضة.

– تحقيق الصالح العام ووضع ضمانات للمنتخبين على احترام حقوق الغير.

– ضمان المشاركة الفعالة للمجتمعات دون النظر لانتماءاتهم وميولهم الطائفية والعرقية.[1]

أيضا الاهتمام بالمواطنين المحليين لأنهم في العادة أكثر حساسية من غيرهم ودرايتهم لما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح، فإشراكهم في عمليات الإصلاح ورضائهم بما يجري يكون بمثابة المؤشر الحساس الذي يوجه القائمين بالإصلاح إلى المشروعات المناسبة والوسائل الملائمة.

1– عبد السلام عبد اللاوي، ***مرجع سابق***، ص .116.

الفصـــل الثانـــــي:

أثـر الرأي العام على التنميــة المحليــة

في بلديــة جامعــة (2007-2017).

تمهيـــــــد

تعد مسألة التنمية المحلية من بين المسائل الهامة التي سعت الدولة الجزائرية إلى إدراكها، لذلك حظيت هذه العملية باهتمام الجماعات المحلية، قصد النهوض بمستوى مجتمعاتها وتحسين المستوى المعيشي لهم، حيث سعت جاهدة إلى وضع استراتيجية تنموية تخدم كافة أفراد المجتمع المحلي، فاتحة المجال أمام مساهمات الرأي العام المحلي، وهو ما ستتناوله هذه الدراسة في تسليط الضوء على الواقع التنموي المحلي لبلدية جامعة، من جوانبه السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك إلى أهم أبرز العوامل المؤثرة في تكوين هذا الرأي العام، والمتمثلة في مجمل العوامل الاجتماعية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام الحديثة، التي تؤثر على المجتمعات وتساعد كشف ودعم المشاريع التنموية، كما أن للرأي العام دور بارز في عملية التنمية المحلية في بلدية جامعة، فقد ساهم بشكل كبير في ترقية المجتمع المحلي بالرغم من وجود أوجه للفشل تواجهه في إسهاماته التنموية، مما دفع إلى التفكير في إيجاد مجموعة من آليات وسبل تفعيل نجاح هذا الرأي العام في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول: الواقع التنموي ببلدية جامعة

تتمتع بلدية جامعة بعدة خصائص بشرية وطبيعية هامة، ساهمت بشكل كبير في تحسين مسار التنمية المحلية، فالواقع السياسي والإداري يهدف إلى إبراز الحياة السياسية والجانب التنظيمي الإداري، وعلى رأسها المجلس الشعبي البلدي، مرورا بالواقع الاقتصادي وما تشهده البلدية من حركية اقتصادية، خاصة في جانبها الفلاحي البارز على المنطقة، بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية، التي تؤثر وتكون أفكار وآراء الفرد المحلي بالبلدية.

المطلب الأول: الواقع السياسي والإداري ببلدية جامعة

ينشط على مستوى الساحة السياسية ببلدية جامعة ثلاث أحزاب سياسية كبيرة متواجدة بشكل دائم، وهي حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)، والتجمع الوطني الديمقراطي (RND)، وحركة مجتمع السلم (HMS)، وأخرى صغيرة تنشط بشكل موسمي.

عرفت حركة مجتمع السلم تجربة رائدة في تسيير المجلس الشعبي البلدي خلال العهدتين الأخيرتين، الأولى (2007-2012)، والثانية (2012-2017)، تمكنت من خلالها من نقل بلدية جامعة نقلة نوعية و قفزة معتبرة في مجال التنمية المحلية، كما يرجع الفضل إلى الالتفاف الحقيقي والمشهود للرأي العام وتحت إطار العمل الجمعوي، والدفع بعجلة التنمية من خلال رفع التحدي والعمل المشترك وهو ما ساهم بشكل فعال في إعطاء صورة أكثر تميز وتطور على العهدات السابقة، واستطاعت حركة مجتمع السلم التواجد وفرض سياستها في المجلس البلدي لثلاث عهدات متتالية، وعملت على كسب قاعدة جماهيرية كبيرة حققت رضاها وكانت الدعم المطلق في تسيير شؤونها.

أما الهيئة الناخبة حسب الإحصائيات الأخيرة لسنة 2017 لبلدية جامعة تتكون من 24623 مسجلا في القوائم الانتخابية، موزعين على إحدى عشرة مركزا،[1] كما يتكون

1- موقع بلدية جامعة، ***مرجع سابق***، ***www.apc-djamaa.com***، أطلع عليه: 2018/04/01، على الساعة: 21.20.

المجلس الشعبي البلدي لبلدية جامعة من ثلاث وعشرون عضو، وفقا لنتائج الانتخابات المحلية، نوفمبر 2017، وفوز حركة مجتمع السلم على الأغلبية، حيث الرئيس ونوابه من هذا الحزب، كما يشرف على تسيير شؤون البلدية مجلس منتخب، حيث يشرف المجلس الشعبي البلدي، وهيئة تنفيذية ممثلة في الأمين العام، ومصالح متخصصة في مجال التنظيم والشؤون العامة، وفي مجال الشؤون الاقتصادية والمالية، ومصالح تقنية تسهر على تنفيذ المهام والنشاطات المسندة بسعة 265 موظف دائم في مختلف الرتب والصيغ الإدارية، والمتمثلة في الخدمات العامة والعمل المهني والحراسة...[1]

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لبلدية جامعة.[2]

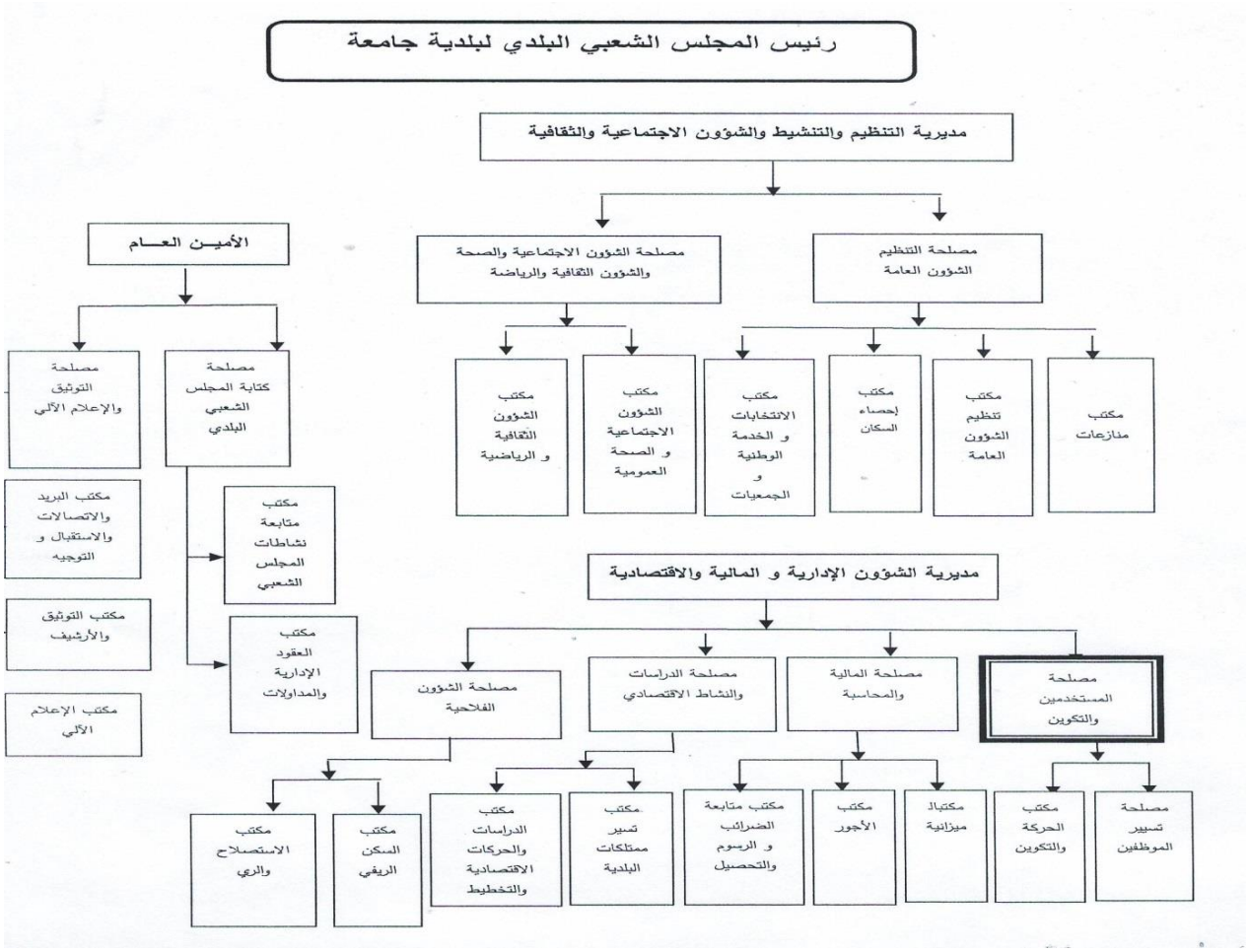

1- مقابلة مع: نذير سخري، الأمين العام للبلدية، مكتب الأمين العام، بلدية جامعة، بتاريخ: 2018/05/13، على الساعة: 10.15.

2- موقع بلدية جامعة، ***مرجع سابق***، ***www.apc-djamaa.com***، أطلع عليه: 2018/04/13، على الساعة: 22.25.

كما تم إنشاء أربع مندوبات على مستوى منطقة سيدي يحي، وغلانة، الزاوية، وتقديدين. يشرف على إدارتهم منتخبين من أعضاء المجلس الشعبي البلدي تعينهم بمداولة من المجلس الشعبي البلدي تنفيذا لسياسة تقريب الإدارة من المواطن ومتابعة تنفيذ برامج التنمية المحلية للمناطق النائية التي يسهر المجلس الشعبي البلدي على تحقيق أقصى حد من التنمية في جميع الميادين.[1]

كما تدعمت بلدية جامعة بمجموعة هامة جديدة من الهياكل العمومية والإدارية تمثلت فيما يلي:

1- المقرات والهياكل الإدارية والتقنية.

- إنجاز وتجهيز مقر البلدية الجديد، وإنجاز وتجهيز فروع إدارية جديدة (الفرع الإداري سيدي يحي، الفرع الإداري وغلانة، الفرع الإداري للجهة الغربية).
- إنجاز مقرات القسم الفرعي للموارد المائية، الفلاحة، إدارة الغابات.
- مقر الشركة الجزائرية للتأمين SAA.
- إنجاز محطة للنقل الريفي، ومحطة برية لنقل المسافرين(صنف ب).
- إنجاز المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني، وإنجاز المزرعة النموذجية به.
- إنجاز مقر دار الضيافة للبلدية.

2- الهياكل الصحية.

- إنجاز مركز تصفية الكلى، ومستشفى 120 سرير.
- إنجاز وتجهيز قاعات العلاج بحي النسيم، حي المحطة، حي 05 جويلية، حي الجبل، حي علوشة، حي الجهة الغربية.

3- الهياكل الشبانية والسياحية والرياضية.

- إنجاز مركز ترفيهي علمي، ودار الصناعة التقليدية.

1- مقابلة مع: نذير سخري، الأمين العام للبلدية، مكتب الأمين العام، بلدية جامعة، بتاريخ: 2018/05/13، على الساعة: 10.30.

- إنجاز وتجهيز مركز للإعلام والتوجيه السياحي.
- إنجاز وتجهيز دار الشباب بحي 05 جويلية.
- إنجاز وتجهيز مكاتب البلدية بحي النسيم، وغلانة، مازر، تقديدين.
- إنجاز وتجهيز قاعات متعددة النشاطات بحي الجبل، حي الجناح الأخضر، الحي الجديد، حي المجاهدين.
- إنجاز مركب رياضي جواري بالحي الجديد وآخر بحي الجهة الغربية.
- إنجاز الإنارة والعشب الاصطناعي للملعب البدي بجامعة.

4- الهياكل المالية والقضائية والأمنية.

- إنجاز وتجهيز مقرات الخزينة والضرائب، والمحكمة الجديد.
- إنجاز مقر للشرطة القضائية ومركز للأمن الوطني.

5- الهياكل التربوية.

- إنجاز ثانوية بحي الصومام.
- إنجاز متوسطتين بحي الحياة وحي الصومام.
- إنجاز ابتدائيات بحي الجبل، حي 18 فبراير، تقديدين، مازر، حي الفتح.
- إنجاز وتجهيز مطعم مدرسي بحي 18 فبراير.

6- الأسواق والساحات.

- تهيئة وإنارة الأسواق الأسبوعية، السوق المركزي، مازر، تقديدين، حي الجبل.
- إنجاز 40 محل تجاري جديد.
- إعادة الاعتبار لحديقة أول نوفمبر.
- إنجاز ساحات بحي الحرية، حي 125 مسكن، تقديدين.
- إنجاز حديقتي الصومام بحي المعلمين، والوئام بوغلانة.[1]

1 - موقع بلدية جامعة، ***مرجع سابق***، ***www.apc-djamaa.com***، أطلع عليه: 2018/04/01، على الساعة: 21.05.

كما ساهمت البلدية في ترميم عديد المساجد، وتوسيع المقابر وبناء أسوارها، بالإضافة إلى توسيع وتجديد شبكات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب، وإنجاز شبكة هائلة من الطرقات، إعادة الاعتبار لشبكة الإنارة العمومية، وإنجاز تهيئة حضرية عبر مختلف الأحياء، وكذا الربط بقنوات الغاز الطبيعي نسبة إنجاز فاقت 80 % وتوسيع شبكات الكهرباء الريفية والحضرية، وإنجاز أكثر من أربعين محول كهربائي.[1]

المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي ببلدية جامعة

بلدية جامعة ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى، حيث استفادت خلال العهدتين الأخيرتين من عدة مشاريع مما جعلها ضمن البلديات الناشطة في الولاية من حيث عدد المشاريع ونسب الإنتاج، إذ تبلغ المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة 44855 هكتار، يبلغ إجمالي النخيل بها حوالي 596584 نخلة وتحتل بذلك المراتب الأولى وطنيا في كمية إنتاج التمور بأنواعها، وكذا التحسين في النوعية والإنتاج.

الشكل رقم 03: إنتاج التمور في بلدية جامعة من 2013-2017 (الوحدة = القنطار).[2]

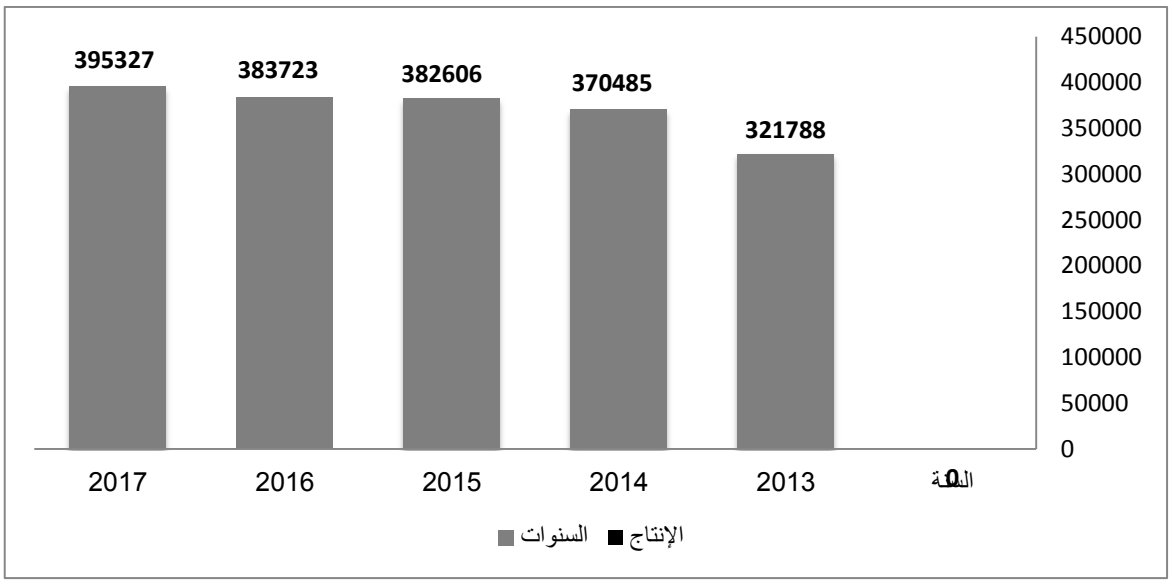

1- موقع بلدية جامعة، ***مرجع سابق***، ***www.apc-djamaa.com***، أطلع عليه: 2018/04/01، على الساعة: 23.45.

2- مقابلة مع: جلال قدام، المندوب الفلاحي البلدي، مكتب الفلاحة، بلدية جامعة، بتاريخ:2018/05/13، على الساعة:11.20

أما المحيطات الفلاحية ببلدية جامعة فهي عديدة وكثيرة، ومنها في إطار الاستصلاح كمحيط تقديدين (500 هكتار)، ومحيط المحطة (250 هكتار)، والمستفيدين منه في إطار الاستصلاح 1192 شخص، أما المحيطات في إطار الامتياز فهي كثيرة أيضا، وهو ما جاء به المنشور الوزاري المشترك (رقم 108)[1]، كمحيط سيدي يحي (500 هكتار)، ومحيط الهيشة (400 هكتار)، ومحيط شط عمار (400 هكتار)، ومحيط المالحة ثلاثة (400 هكتار)، هذه المحيطات كلها جاءت لفائدة الشباب البطال وخريجي الجامعات، أما المحيطات الكبرى في إطار الاستثمار والمقدرة بـ (1000 هكتار)، والتي وزعت على المستثمرين ومنها محيط المالحة الغربية، ومحيط المالحة الغربية اثنان، ومحيط النخلة، ومحيط الواحة الخضراء، أما المسالك الفلاحية استفادت البلدية بحوالي اثنان وخمسون كلم، واثنا عشرة كلم من قنوات السقي، وتجهيز ثلاث آبار فلاحية جديدة، وستة غرف للتبريد .[2]

أما الواقع الصناعي والاستثمار فقد عرف هذا المجال تطورا ملموسا في السنوات الأخيرة، وبعد الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة والبلدية بصفة خاصة، من خلال التعريف بالممتلكات الطبيعية والمادية، والسعي إلى جلب مستثمرين ومتخصصين خواص وتقديم تسهيلات كبيرة للنهوض بالواقع التنموي للبلدية، وتشغل المساحة المخصصة للاستثمار نسبة 48% متمثلة في مصنعي للأجور وستة مصانع للتمور، ومركز للمراقبة التقنية للسيارات، وفندق.[3]

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "منشور وزاري مشترك رقم 108" ***بخصوص إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة، وتربية الحيوانات، ومساحات المحيطات***، المادة رقم 23 من المرسوم رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر 2010.

2- مقابلة مع: بلقاسم بن دركوش، رئيس مصلحة الشؤون الفلاحية، مكتب الفلاحة، بلدية جامعة، بتاريخ: 2018/05/13، على الساعة: 11.15.

3- موقع بلدية جامعة، ***مرجع سابق***، ***www.apc-djamaa.com***، أطلع عليه: 2018/04/16، على الساعة: 12.15.

كما تعتبر الصناعات التقليدية من أهم المشاريع التي تولي اهتمام البلدية، حيث تعمل على دعم أصحاب الحرف، من خلال توفير محلات مخصصة لها ومن أهمها صناعة الزرابي والبساط واللباس التقليدي والأواني الطينية والخشبية...[1]

المطلب الثالث: الواقع الاجتماعي والثقافي ببلدية جامعة.

تتميز بلدية جامعة ببساطة سكانها، والحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم، إذ تزخر بعدد معتبر من التنظيمات الاجتماعية الفاعلة في المجال الخيري والتضامني، والتنظيمات الثقافية بمختلف أصنافها الساعية دائما إلى التعريف بالمنطقة وبالموروث المحلي.

الفرع الأول: الواقع الاجتماعي ببلدية جامعة.

بلدية جامعة من أكبر البلديات على مستوى الولاية من حيث التعداد السكاني، غير أن أغلب قاطنيها يعيشون وضعية اجتماعية حرجة وخاصة في فترة الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي من انتشار للأمراض والأوبئة واتساع ظاهرة الأمية، ومعانات الكثير من الأسر والعائلات الفقيرة.

ومن أجل النهوض بهذا الجانب استفادت بلدية جامعة كغيرها من بلديات الوطن من مشاريع تنموية في اطار مخططات الدولة من برامج الإسكان، ومنها 100 سكن اجتماعي في حي الصومام، و100 سكن اجتماعي في تقديدين، و100 سكن اجتماعي في مازر و470 سكن في الجهة الشمالية من البلدية، 754 سكن في الجهة الغربية.

كما وضع المجلس الشعبي البلدي لبلدية جامعة برامج ثرية لخدمة التنمية المحلية لصالح الشعب، حيث تم التركيز على الجوانب الحساسة الصحية بإنشاء قاعات علاج في أغلب أحياء البلدية والسعي في مكافحة الأمراض والأوبئة، حيث استطاع المجلس تطبيق

1- مراد جيدل، "يوم اعلامي حول آفاق الاستثمار ببلدية جامعة،" ***ورقة تقنية حول الاستثمار***، المركز الترفيهي العلمي، جامعة، يوم: 2018/03/17.

برنامج صحي من خلال توفير اللقاحات الموسمية، بتأطير من لجنة الصحة بالبلدية ومحاولة القضاء على مختلف الأوبئة المنتشرة بتوفير المبيدات والرفع اليومي للقمامة من الأحياء، والعمل على تنظيم حملات دورية لنظافة شوارع ومساحات المدينة بمشاركة المواطنين وفواعل المجتمع المدني، كما استطاع المجلس من توفير حصص معتبرة من تحصيصات الأراضي، حيث استفاد عدد كبير من الشباب منها بحوالي 2800 قطعة أرض صالحة للبناء، والتي ساهمت بشكل كبير في القضاء على أزمة السكن.[1]

أما على صعيد العمل الجمعوي وتطور حركات الرأي العام ينشط على مستوى بلدية جامعة مجموعة متنوعة من الجمعيات المعتمدة.

الجدول رقم 06: عدد الجمعيات المعتمدة في بلدية جامعة سنة 2017.[2]

تعيين نوع الجمعية	العدد	النشاط
ذات طابع ديني	25	دائم
ذات طابع ثقافي وفني	15	شبه دائم
ذات طابع تضامني وخيري	07	شبه دائم
الأحياء المعتمدة	06	شبه دائم
ذات طابع رياضي	06	دائم

الفرع الثاني: الواقع الثقافي ببلدية جامعة.

تعتبر بلدية جامعة واحدة من أغنى البلديات على مستوى الموروث الثقافي والفني المتنوع، والذي يتصف بعدة سمات وميزات، حيث يتنقل من جيل لآخر على شكل تقاليد وعادات وأفكار ومعارف قابل للتغيير والتعديل، أي لا يتميز بالجمود فبعض السلوكات

1- موقع بلدية جامعة، ***مرجع سابق***، ***www.apc-djamaa.com***، أطلع عليه: 2018/04/02، على الساعة: 20.15.

2- مقابلة مع: وردة عماري، عون إدارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، بلدية جامعة، بتاريخ: 2018/05/08، على الساعة: 11.00.

والأنماط تم العدول عنها، لأنها لم تعد تتفق مع ظروف الحياة المتجددة كزيارة الأولياء الصالحين، ثم إن أغلب الموروث الثقافي المتواجد بالمنطقة هو نتاج بشري محلي خالص يتنوع بإقليم البلدية من تقليدي وحديث ومن ذلك:

- التراث الغنائي والموسيقي: المتمثل في أغاني الأعراس والأفراح والمناسبات يغلب عليه الطابع المحلي.
- المدائح الدينية: عبارة عن قصائد إسلامية متنوعة عن حياة وأخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم وبعض الأولياء الصالحين والعلماء.
- المهن والحرف: منها ما هو أصيل أصالة صانعها مثل صناعة الزرابي والحلي والسعف والصوف ومعظم أنواع الخياطة، إضافة إلى النقش على الجبس والخشب والنحاس.
- الاحتفال بالأعياد والمناسبات الدينية والوطنية والمحلية مثل الاحتفاء بالمولد النبوي الشريف، وعيد الثورة التحريرية أول نوفمبر، وعيد جامعة الدي يقام كل سنة.[1]

لقد سعى المجلس الشعبي البلدي خلال العهدتين من (2007-2017) إلى توسيع الوعاء الثقافي وإتاحة الفرصة لكل أفراد المجتمع المحلي، لإبراز مواهبهم وطاقاتهم وتدعيمها من خلال توفير عدد كبير من المحلات ذات الطابع الحرفي، لتدعيم وتنشيط الصناعات التقليدية والحفاظ على التقاليد المحلية والتعريف بعادات المنطقة.

كذلك تدعمت البلدية بهياكل إدارية ثقافية معتبرة، أثرت المجال الثقافي والفني والسياحي ودعمت الساحة ودور الشباب، والتي ينشط بها العديد من النوادي ومنها:

- المركز العلمي الترفيهي: الذي فتح المجال للمواهب والمبدعين من خلال مجموعة من التخصصات على مستوى أقسامه.

1- مقابلة مع: وردة عماري، عون إدارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، بلدية جامعة، بتاريخ: 2018/05/08، على الساعة: 11.15.

- مكتبة البلدية: التي تعد صرحا ثقافيا استفادت منه مدينة جامعة من خلال توفرها على زخم هائل من المراجع بأنواعها يستفيد منها الجميع في تطوير وتدعيم معارفهم.
- مركز التوجيه والإعلام السياحي: الذي أعتبر نقطة استقبال وترشيد وتوجيه السياح حول الأماكن الأثرية والتعريف بعادات وتقاليد المنطقة.[1]

أما على صعيد حركة الرأي العام المحلي في إطار التنظيم والعمل الجمعوي فقد وصل عددها خمسة عشرة جمعية متنوعة تحت غطاء النشاط الثقافي.[2]

الجدول رقم 07: أهم الجمعيات الثقافية العلمية في بلدية جامعة سنة 2017.

اسم الجمعية	رئيسها
الضياء للفنون والثقافة الإسلامية	محمد البشير مقدم
ن والقلم للثقافة والعلوم	طارق بن عمر
ديوان الصالحين الثقافية	محمد العيد بوزقاق
الإبداع الفكري والثقافي	عمار إسماعيلية

الجدول رقم 08: أهم الجمعيات الثقافية الفنية في بلدية جامعة سنة 2017.

اسم الجمعية	رئيسها
ألوان الثقافية والفنية	علي قسوم
الواحة للثقافة والفنون	مراد قسوم
الفرقة النحاسية الموسيقية	فيصل بسرة
الجوهرة الثقافية	حمزة صوالح

1- موقع بلدية جامعة، ***مرجع سابق***، ***www.apc-djamaa.com***، أطلع عليه: 2018/04/11، على الساعة: 22.35.

2- مقابلة مع: وردة عماري، عون إدارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، بلدية جامعة، بتاريخ: 2018/05/08، على الساعة: 11.25.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام ببلدية جامعة.

يؤثر الفرد في المجتمع ويتأثر به من خلال جملة المكتسبات التي توجه آرائه وأفكاره، لا سيما العادات والتقاليد، وكذلك ظهور عوامل حديثة زادت من وعيه ومعرفته بالواقع، وبلدية جامعة تزخر بهذه المكتسبات في توجيه آراء أفرادها ومجتمعاتها المحلية.

المطلب الأول: أثر العوامل الاجتماعية على توجيه الرأي العام ببلدية جامعة.

تؤثر العديد من العوامل في توجيه الرأي العام ببلدية جامعة وأهمها:

1- العقيدة الدينية:

الدين هو القاعدة الأساسية التي يستند إليها المجتمع المحلي ببلدية جامعة، فهو الراسخ للأجيال ويشكل عاملا شديد التأثير في توجيه تصرفاتهم وسلوكياتهم، كما يلعب دورا كبيرا في تكوين رأي عام محافظ تجاه كل القضايا، وخاصة التي تخالف الشرع والدين، وتزداد فعالية الرأي العام بالمنطقة في الخطب والدروس الدينية، من كبار البلاد والأئمة والمدرسين لمعالجة مظاهر وسلبيات الشائعات، ومعظم الآفات الاجتماعية كالمخدرات وشرب الخمر، والعمل على سرد كل أضرارهم من الناحية الأخلاقية والدينية، بالدليل من الكتاب والسنة وكذا سلبياتها من الناحية المادية والمجتمعية، وحث المواطنين على التكاتف والتعاون من أجل القضاء على مثل هذه الآفات والأمراض الفتاكة، وذلك بمكافحتها وتبليغ الجهات الأمنية المختصة عن الأفراد الفاسدين والمروجين لها، كذلك محاولة إيجاد بديل عنها كممارسة الرياضة مثلا أو مرافقة الصالحين.[1]

تستخدم الخطب الدينية في تحريك الرأي العام بالمنطقة، اتجاه بعض الحملات التوعوية التي تنظمها مصالح البلدية، مثل حملات تنظيف وتشجير المدينة أو مساعدة عائلات محتاجة ومد يد العون لها، أو حملات التبرع بالدم... وذلك عن طريق موضوع نداء في المسجد من طرف الإمام للمصلين، وهو ما جعل هذه الحملات تحقق نجاحات ملحوظة

1- مقابلة مع: محمد السعيد طبال، إمام مسجد الضحى، مسجد الضحى، جامعة، بتاريخ:2018/04/17، على الساعة : 16.30 .

بفضل التفاف المواطنين وتوحيد آرائهم، والتأثير عليهم والدعوة للمشاركة والتعاون لكسب الأجر والثواب.

2- مؤسسات التنشئة الاجتماعية:

من الأسرة يبدأ التأثير على الفرد، منذ طفولته من خلال مجموعة من القيم والمبادئ التي ينشأ ويتربى عليها منذ الصغر، حيث تشكل هذه القيم عنصرا هاما في توجيه أفكاره وآرائه تجاه كل الموضوعات المطروحة محليا، والتي تقابله مباشرة، فالأسرة التي تعلم أبناءها العمل الصالح ومساعدة الآخرين تنمو في ذاتهم حب الخير والمساهمة في الأعمال الخيرية والتضامنية.

3- المؤسسات التربوية:

حيث تساهم بشكل كبير وواضح في التأثير على سلوكيات التلاميذ والطلبة، وتقوم بالتعليم وكسب المعارف الدينية والعلمية للاندماج في الحياة العامة، والتأثير والتأثر بمختلف القضايا والمشاكل التي تطرح على مستوى المجتمع المحلي.[1]

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تكوين الرأي العام ببلدية جامعة

جوهر دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الأفراد في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم ونشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية والتأكيد على إرادة المواطنين في العمل التطوعي وجدبهم إلى ساحة المشاركة والمساهمة في تحقيق التحولات المجتمعية وزرع ثقافة بناء المؤسسات والنهوض بمستقبل أفضل.

تعرف بلدية جامعة في إطار تنظيمات المجتمع المدني العديد من الجمعيات والنوادي تختلف حسب طبيعة نشاطها، فهناك جمعيات خيرية تضامنية وأخرى دينية وكذا جمعيات ثقافية علمية وفنية، وجمعيات الأحياء، وجمعيات أولياء التلاميذ، بالإضافة إلى جمعيات ذات طابع فلاحي وصحي وبيئي...والعديد من النوادي الرياضية والمهنية والنسوية.

1- مقابلة مع: أمال حمية، أخصائية نفسانية بالمؤسسة الاستشفائية سعد دحلب، مستشفى سعد دحلب، جامعة، بتاريخ:2018/04/18، على الساعة: 15.10.

أما عن دور المجتمع المدني كموجه ومكون للرأي العام في بلدية جامعة، فهو يقوم بعديد الوظائف الإيجابية ومنها:

* خلق ثقافة مدنية ديمقراطية: أهم الأدوار التي يقوم بها اتجاه الرأي العام إشاعة ثقافة حب العمل التطوعي والجماعي وقبول الاختلاف في الآراء وحل الخلافات بوسائل سلمية على ضوء قيم ومبادئ تساعد على تكريس الديمقراطية والمشاورة، وهذا ما لمسناه في جمعية خدام بيوت الرحمان فرع جامعة، حيث دائما تسعى إلى استقطاب الشباب وتعليمهم وغرس حب العمل الخيري لديهم من خلال تنظيم عديد الحملات للتنظيف والتطهير وتغليف المصاحف على مستوى كل مساجد البلدية، وأيضا تنظيف وتنظيم المقابر كلها نشاطات خلقت حب فعل الخير والتسابق عليه لدى فئة الشباب خاصة.[1]

* وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال منظمات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية حول القضايا والمشاكل والتحرك لحلها من أجل ضمان مصالح العامة.

بلدية جامعة عرفت العديد من نشاطات تجميع المصالح من طرف الجمعيات خاصة، جمعيات الأحياء المعتمدة والناشطة، إذ تسعى دائما إلى تعبئة قاطنيها وتوحيد آرائهم وانشغالاتهم حول كل القضايا المحلية التي تخصهم، وخاصة مشكل تذبذب التزويد بالمياه الصالحة للشرب أو النظافة أو تدهور الطرقات، وحتى في جوانب أخرى كالإعانات والمساعدات، وذلك بتقديم لائحة مطالب لرئيس المجلس الشعبي البلدي لدراستها والتعاون لإيجاد حلول في أسرع الأوقات.[2]

* تحسين الأوضاع والمردود: القدرة على ممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال مشاريع ووظائف، تديرها بعض النوادي خاصة النوادي النسائية من تعليم لفن الطبخ والحلويات، وكذا الخياطة والطرز والحلاقة... كلها حرف ومهارات ساعدت على زيادة

1- مقابلة مع: عادل حمية، نائب رئيس جمعية خدام بيوت الرحمان، فرع جامعة، مكتب الجمعية، جامعة، بتاريخ:2018/04/20، على الساعة:10.20.

2- مقابلة مع: فيصل الوافي، رئيس جمعية حي سيدي يحي، مكتب الشؤون الاجتماعية، بلدية جامعة، بتاريخ:2018/04/21، على الساعة:11.45.

المستوى وتحسين الأوضاع، كما قامت جمعية الواحة للثقافة والفنون والتي تبنت مشروع بلابل الواحة من أجل تشجيع الشباب لمهارات المديح الديني وتنشيط حفلات الأفراح بمبالغ ومداخيل مالية معتبرة.[1]

كما تقوم بعض الجمعيات ذات النشاط الرياضي باستقطاب الشباب في المجال الرياضي من أجل تطوير مهاراتهم والاستفادة منها، مثل النادي الرياضي لبلدية جامعة والذي له الخبرة في تدريب الفئات الرياضية وخاصة في كرة القدم، حيث استطاع تأهيل لاعبين ذو مستوى عالي لهم القدرة على المشاركة في كثير من الأندية الجهوية والوطنية، يتقاضوا من خلالهم أموال وامتيازات عادت بالفائدة على نواديهم وزادت من شهرتهم وتحسين مستوياتهم وأوضاعهم.[2]

المطلب الثالث: تأثير وسائل الإعلام الحديثة على الرأي العام في بلدية جامعة.

تعتبر وسائل الإعلام من الوسائل الهامة في التأثير على الرأي العام من خلال بث ونشر المعلومات والأخبار، حيث تصنف العديد من التقنيات الحديثة ضمن الوسائل المؤثرة كالتلفاز والراديو والصحف والمجلات والأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بجميع أنواعه، حيث استطاعت هذه الوسائل إحداث أثر كبير في الأفراد والمجتمع من خلال توحيد وتوجيه أفكارهم وآرائهم تجاه بعض القضايا والأحداث، وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي ومنها (Face book، Skype، Twitter، You tube، Whatsap...) والتي رأى الجميع فيها المتنفس والمعبر على طموحاته ومكبوتاته.

لقد كانت لهذه الوسائل تأثيرات متباينة من خلال معالجة بعض القضايا والاهتمامات، وبوابة لم الشمل بين الشباب والتعبير عن حالاتهم وفق اتصالاتهم ببعضهم وتجمعهم في شكل مجموعات إلكترونية مكونة من مشرفين ومنخرطين ولعل أهمها:

1- مقابلة مع: مراد قسوم، رئيس جمعية الواحة للثقافة والفنون، مكتب رئيس المركز الثقافي، جامعة، بتاريخ:2018/04/22، على الساعة:09.55.

2- مقابلة مع: عيسى حمادة، رئيس النادي الرياضي لشباب بلدية جامعة، مكتب النادي الرياضي، جامعة، بتاريخ:2018/04/19، على الساعة:19:30.

1- مجموعة توغلانت زهرة وادي ريغ: أكبر تجمع محلي على صفحة "Face Book" يصل عدد المشاركين فيها إلى 193905 عضو (تاريخ:2018/04/20) تهدف هذه المجموعة، إلى معرفة المستجدات حول مختلف القضايا الحاصلة على مستوى إقليم بلدية جامعة والتذكير بالأثار والمشاهد التاريخية الحالية والماضية، وقد ساهمت هذه المجموعة في توحيد الرأي العام المحلي وكانت منبرا حول دعوة المواطنين إلى الالتفاف في بعض الحملات الخيرية والتضامنية، وأشهرها حملة النداء العاجل في المساعدة على إيجاد الطفل المفقود "بلال بلقاضي" وجندت الجميع وانتهت للأسف بالعثور عليه ميتا في ظروف غامضة، حيث أعطت درسا في التربية والرعاية والعناية، وأرعبت الرأي العام بشكل كبير وما رافقها من حملات تضامنية مع عائلة هذا الفقيد.[1]

2- ناس الخير جامعة: تعتبر ثاني أكبر مجموعة من حيث عدد المنخرطين 45265 عضو (تاريخ:2018/04/21) على صفحة "Face Book" ترفع هذه المجموعة شعار "من أجل الخير ولأجل الخير" بهدف خدمة الجميع وبناء آراء وأفكار ونشر ثقافة فعل الخير من خلال حملات التبرع بالدم، والمشاركة الفعالة لنجاح التظاهرات والاحتفالات والأعياد.[2]

3- إذاعة وادي ريغ: هي مجموعة تنشط على شكل إذاعة في صفحة "Face Book" ببلدية جامعة يتكون عدد أعضاؤها من 9466 عضو (تاريخ:2018/04/21) وتتميز هذه المجموعة بجملة من البرامج الهامة والمفيدة، وفي مقدمتها تقديم موجز عن الأخبار المحلية بمدينة جامعة في شتى المجالات، ومجموعة من التقارير حول سير أعمال الملتقيات العلمية والثقافية، وكذا مسايرة الأيام الإعلامية مباشرة بالصوت والصورة لمعرفة أهم التوجهات الفكرية والمستقبلية للمشاريع، كما تقوم المجموعة أيضا بتقديم دروس دينية باستضافة بعض الأئمة والمشايخ حول تفسير وإيضاح أمور ومسائل فقهية وقرآنية، وتهتم مجموعة إذاعة

1- مقابلة مع: موسى بوصبعي، مدير مجموعة توغلانت زهرة وادي ريغ، مكتب الشؤون الاجتماعية، بلدية جامعة، بتاريخ:2018/04/20 على الساعة:17.10.

2- مقابلة مع: محمد أمين غريبي، أحد مشرفي على مجموعة ناس الخير، مكتب جمعية الخير والسلوان، جامعة، بتاريخ:2018/04/21، على الساعة:11.30.

وادي ريغ بالبرامج الاجتماعية كبرنامج "همسات أسرية" في شرح الحياة الأسرية والزوجية وطرق المعالجة السليمة لبعض المشاكل، باستضافة أخصائيين نفسانيين، وتبث إذاعة وادي ريغ حصة رياضية على موقع "You tube " تحت عنوان "الحكم الخامس" حول التعريف بحصيلة نتائج النشاطات الرياضية الأسبوعية.[1]

4- بوابة بلدية جامعة: هي عبارة عن موقع إلكتروني مقره في بلدية جامعة، تعتبر مكتبة استطلاعية تعرض أهم الأحداث والوقائع والمشاريع والنشاطات على مستوى بلدية جامعة، وتقدم نتائج مداولات المجلس الشعبي البلدي وتعرض كل الصفقات والاستشارات ونتائجهم. ولها فروع وأقسام ضمنية متعددة كالقسم المتعلق بالشؤون السياسية والإدارية الذي ينشر أهم حركات الأحزاب السياسية والجمعيات وسير الهياكل والمصالح الإدارية للبلدية، وقسم متعلق بالشؤون الاقتصادية والاستثمار في عرض البرامج التنموية المنجزة وغير المنجزة، وقسم متعلق بالشؤون الاجتماعية والثقافية وإحياء التظاهرات والإعلان عن إجراء الملتقيات والندوات العلمية والفكرية وكذا حملات الإشهار والدعاية والإعلام لنشاطات الجمعيات المحلية والنـــــوادي، وقد ساعدت هذه البوابة في معرفة سير برامج التنمية المحلية ببلدية جامعة من خلال عرض وكشف كل المستجدات، وبالتالي حققت نوع من الاستقرار المجتمعي وساهمت في جلب عدد هائل من المستثمرين الخواص من داخل وخارج البلدية من خلال الاطلاع الإلكتروني على مختلف المنح المؤقتة للصفقات ونتائج لجان الفتح والتقييم من خلال نسب المشاهدات المرتفعة.[2]

1- مقابلة مع: العيد سليماني، مدير إذاعة وادي ريغ، مكتب مسؤول الإعلام، بلدية جامعة، بتاريخ:2018/04/21، على الساعة:09.15.

2- مقابلة مع: توفيق رضواني، مسؤول مكلف بالإعلام، مكتب الإعلام، بلدية جامعة، بتاريخ: 2018/04/22، على الساعة: 14.30.

المبحث الثالث: دور الرأي العام في التنمية المحلية ببلدية جامعة.

يتم تقييم دور الرأي العام المحلي من خلال الوقوف على أهم إسهامات الحركات الجمعوية وإنجازاتها في العمل التنموي المحلي ومدى تأثيرها في المجتمع.

المطلب الأول: مساهمات الرأي العام في التنمية المحلية ببلدية جامعة.

يتشكل الرأي العام في مجال التنمية المحلية بإقليم بلدية جامعة من خلال المساهمات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وفعالية النشاط الجمعوي الذي ساعد في دفع عجلة التنمية المحلية وأثر عليها بشكل كبير.

الفرع الأول: المساهمة الاجتماعية للرأي العام في التنمية المحلية ببلدية جامعة.

ينشط الرأي العام المحلي من خلال تشكيل مجموعة من الجمعيات ذات طابع خيري وتضامني من بينها جمعية الإرشاد والإصلاح "فرع جامعة" والتي تبنت عدة برامج أهمها:

- المساهمة الفعالة في التظاهرات المحلية والحملات التضامنية.
- العمل على ترقية المرأة المحلية وتفعيل دورها وحماية الطابع العام للأسرة.
- المساهمة في حماية الطفولة من جميع الأضرار الجسمانية والفكرية والنفسية وهذا بتوفير أماكن للتربية والترفيه والتدريب.
- العمل على ترقية تعليم القرآن الكريم والأحاديث النبوية والأدعية مند الصغر.
- محاولة القضاء على ظاهرة الأمية وتعليم الكبار وتحفيزهم.
- تشجيع الإبداع الفكري والثقافي والمحافظة على العادات والتقاليد المحلية.
- دعم الحرف والصناعات التقليدية والعمل على تطويرها.[1]

من بين أضخم الإنجازات على الصعيد المحلي "مشروع الزواج الجماعي" والذي لاقى ترحيب ومساندة من جميع أطياف المجتمع المدني والسلطات المحلية، وقد وصل هذا المشروع إلى تزويج أكثر من 500 عريس خلال تسع طبعات تحت رعاية رئيس المجلس

1- مقابلة مع: باديس بن قسوم، رئيس جمعية الإرشاد والإصلاح، فرع جامعة، مكتب الجمعية، جامعة، بتاريخ:2018/03/31، على الساعة: 15.10.

الشعبي البلدي لبلدية جامعة، ومساهمة عديد الأشخاص والجمعيات أبرزها لجنة الحفلات بالبلدية، ومشاركة فرق فنية وطنية.

كذلك الجمعية الخيرية "الصبر والسلوان" والتي لقيت ترحيبا ودعما كبير من كل شرائح المجتمع لديها 550 منخرط وعدد كبير من المتضامنين، وهو ما زاد من نشاطها ودعمها في تقديم الإعانات ونقل للمرضى والموتى ومساعدة المحتاجين.[1]

كما تقدم جمعية "التكاثف الخيرية" خدمات خاصة لأهالي الجنائز من إعداد وجبات في اليوم الأول وتحضير لوازم الدفن ومساعدة أهل الميت في التنظيم والمستلزمات والمستحقات.[2]

أما في مجال الرعاية الصحية ومكافحة الفقر تنشط في هذا الإطار الجمعية الخيرية "سناء" للتضامن والتكافل الاجتماعي، أبرز نشاطاتها مساعدة الفقراء والمسنين والمرضى من خلال تقديم مساعدات كالأطعمة والألبسة والأغطية، وتوزع كل سنة 100 قفة في رمضان وكسوة العيد للفقراء والمحتاجين.[3]

كما تشرف لجنة الصحة لبلدية جامعة على حملات التطعيم والتي تجرى بالتنسيق مع جمعيات الأحياء ضد الأمراض المزمنة والمتنقلة كل حين، واختيار أيام بالتفاهم من أجل إنجاح هذه الحملات واستفادة الجميع منها.[4]

1- مقابلة مع: طارق بن عمر، رئيس جمعية الصبر والسلوان، مكتب الجمعية، جامعة، بتاريخ:2018/03/07، على الساعة: 09.15.

2- مقابلة مع: وردة عماري، عون إدارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، بلدية جامعة، بتاريخ: 2018/05/08، على الساعة:11.35.

3- مقابلة مع: جميلة حمادو، رئيسة جمعية سناء للتضامن والتكافل، مكتب الجمعية، جامعة، بتاريخ:2018/04/07، على الساعة: 10.10.

4- مقابلة مع: إلياس بن السعدي، رئيس لجنة الصحة، مكتب لجنة الصحة، بلدية جامعة، بتاريخ:2018/03/25، على الساعة:09.30.

أما في إطار محو الأمية تنشط فيه عديد النوادي، وتحت إشراف تنسيقية محو الأمية "فرع جامعة" بتعليم الكبار في كل المستويات وتحفيظ القرآن الكريم، وتدريب الرجال والنساء على مختلف المهن والحرف.[1]

الفرع الثاني: المساهمة الاقتصادية للرأي العام في التنمية المحلية ببلدية جامعة.

من أجل الدفع بعجلة التنمية والمشاركة في تسيير الشؤون المحلية عمد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية جامعة إلى فتح المجال والحوار أمام المواطنين للمشاركة في مداولات المجلس، من أجل مناقشة بعض الأفكار وإبداء آرائهم حول أي قضية تهم المنطقة والسماح لهم بتقديم اقتراحات ومطالب وفق خطة عمل، وتحديد أغلب انشغالات المواطنين وأولوية المشاريع وأهميتها بالاتفاق والتفاهم، ومن بين أهم المشاريع التنموية التي كانت بمرافقة الرأي العام المحلي مشروع "من أجل مدينة نظيفة" والذي كان تحت رعايته وبمشاركة فواعل المجتمع المدني من جمعيات ورؤساء أحياء ونوادي، حيث تم تهيئة بعضها والعمل والتعاون معا من أجل إعطاء صورة أحسن للمنطقة.[2]

اعتماد قانون التحقيق العمومي* في إنجاز بعض المشاريع ذات الطابع الترفيهي يؤخذ بعين الاعتبار آراء وملاحظات المواطنين المعنيين بالتحقيق العمومي، ومنها ألعاب التسلية المنجزة في بعض أحياء البلدية تم استشارة رؤساء الأحياء وأخذ رأيهم في الأماكن المناسبة لوضعها، وأيضا وبسبب الضغط المستمر لأصحاب المهن والحرف ومختلف الخدمات على رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه تم إنجاز عديد المحلات ذات الطابع

1- مقابلة مع: فاطمة بن موسى، رئيسة تنسيقية محو الأمية، المركز الترفيهي العلمي، جامعة، بتاريخ:2018/04/28، على الساعة:11.20.

2- مقابلة مع: إلياس بن السعدي، رئيس لجنة الصحة، مكتب لجنة الصحة، بلدية جامعة، بتاريخ:2018/03/25، على الساعة:09.50.

* للمزيد أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون التحقيق العمومي،" المادة 12، 5 يونيو 2005، العدد 39، ***الجريدة الرسمية***، ص ص.05-09.

التجاري وطرحها في صيغة الإيجار، يستفيد منها أصحاب هذه المهن الحرة وهو ما ساعد البلدية على قطع أشواط هامة في مسار التنمية المحلية.[1]

كما تقوم تنسيقية شباب وادي ريغ في المجال الفلاحي بعدة استثمارات وزراعة الخضروات الموسمية، وأهمها البطاطا في إطار الاستصلاح المدعم من طرف الدولة من شأنها تدعيم السوق ببعض المنتوجات المحلية وقدرة المواطن المحلي على الاستثمار.[2]

القطاع الخاص يؤثر تأثيرا إيجابيا على مسار التنمية المحلية، حيث يعتبر المحرك الأساسي في الاقتصاد، وباعتبار بلدية جامعة تولي اهتماما كبيرا للمستمرين الخواص وتوفر لهم المناخ الملائم وكل الإمكانيات، وهو ما تم التطرق إليه في ملتقى حول "آفاق الاستثمار في بلدية جامعة" يوم 17 مارس 2018، غير أن المنطقة معروفة فلاحيا تزداد معامل التمور فيها.[3]

الفرع الثالث: المساهمة الثقافية للرأي العام في التنمية المحلية ببلدية جامعة.

إسهامات الرأي العام كثيرة في هذا المجال حيث وصل عدد الجمعيات الثقافية والفنية خلال سنة 2017 إلى خمسة عشرة جمعية معتمدة، بالإضافة إلى نشاط نوادي وفروع مختلفة تابعة لها وللمركز الثقافي، والمركز العلمي الترفيهي ببلدية جامعة.

لقد استطاع الرأي العام التواجد في عديد الإنجازات والحملات، وأهمها حملة تزيين شوارع وساحات المدينة بالرسوم والمناظر التي زادت من جمال المدينة، ودعم العديد من المواطنين والموهوبين، وتم تجسيد هذه الحملة على أرض الواقع وهي مستمرة ومدعومة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية جامعة، إذ كرم على إثر هذه الحملة مجموعة من

1- موقع بلدية جامعة، ***مرجع سابق***، ***www.apc-djamaa.com***، أطلع عليه:2018/04/07، على الساعة:21.30.

2- مقابلة مع: الهادي جعفري، رئيس تنسيقية شباب وادي ريغ الفلاحية، مكتب الفلاحة، بلدية جامعة، بتاريخ: 2018/04/22، على الساعة:17.20.

3- موقع بلدية جامعة، ***نفس المرجع*** ، ***www.apc-djamaa.com***، أطلع عليه:2018/04/18، على الساعة:22.15.

الفنانين الذين تركو لمسات فنية رائعة أدى إلى تغيير وجه المدينة وشوارعها وتزيينها بالألوان والرسومات.[1]

كما تبرز عديد الإسهامات للرأي العام في بلدية جامعة وخاصة على الصعيد الديني الالتفاف حول المسابقة الكبرى لحفظ القرآن الكريم التي تنظم في شهر رمضان من طرف بلدية جامعة وبعض المساهمين، وهي مفتوحة لمشاركة جميع أطياف وأجناس المجتمع المحلي، هدفها الحفاظ على ثوابت العقيدة الدينية، وتحفيز الشباب على حفظ كتاب الله.

أما الجانب الفني تعرف بلدية جامعة زخم هائل ومتنوع من الألوان والطبوع الغنائية، وللرأي العام اهتمام خاص بهذا الجانب مما ساعد الكثير من الجمعيات على النجاح والتميز وأبرزها "جمعية ألوان الثقافية الفنية" التي شاركت ومثلت البلدية في عدة تظاهرات ومناسبات وطنية، كالاحتفال بذكرى اندلاع الثورة التحريرية بالجزائر العاصمة عديد المرات، بالإضافة إلى تنشيط سهرات فنية خلال شهر رمضان المعظم، كما تعتبر تظاهرة "الفانو–صوفيا" التظاهرة السنوية التي تقيمها بلدية جامعة بمشاركة بعض الجمعيات كجمعية المنار للفروسية والفنطازية، وجمعية الأصالة للفنطازية، وجمعية الفانوس الثقافية... هذه التظاهرة تعرف إقبالا واسعا من داخل وخارج الوطن، كما يحضرها إعلاميون وسياح وسلطات مدنية وعسكرية، هدفها التعريف بالعادات والتقاليد الراسخة في وادي ريغ مثل الفروسية والصناعات التقليدية والألعاب الشعبية.[2]

أما في الجانب الرياضي فقد حققت الجمعيات الرياضية نجاحات كبيرة على الأصعدة المحلية والجهوية والوطنية، نتيجة الدعم المادي والمعنوي لرئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية جامعة وبعض المساهمين، ومن أهمهم "نادي شعلة الواحات للفو فتنام" الذي

1– مقابلة مع: منجية بروكش، رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، بلدية جامعة، بتاريخ:2018/04/11، على الساعة:09.10.

2– مقابلة مع: عادل حمادن، نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية جامعة، مكتب النائب، جامعة، بتاريخ:2018/04/20، على الساعة:11.50.

استطاع تحقيق نتائج إيجابية على الصعيد الوطني وتحقيق المرتبة الأولى وتشريف الرياضة في بلدية جامعة في عدة مناسبات ودورات، وأيضا النادي البلدي لكرة اليد الذي فرض التواجد ضمن حضيرة الكبار بفضل الدعم المتواصل من الأنصار والجهات الرسمية.[1]

المطلب الثاني: أوجه فشل الرأي العام في التنمية المحلية ببلدية جامعة.

بالرغم من المجهودات والأعمال التي يقوم بها الرأي العام في إطار العمل الجمعوي داخل بلدية جامعة من أعمال خيرية ومساهمات من مختلف أطياف المجتمع، إلا أنه عرف الكثير من الصعوبات والعوائق حالت دون القيام بأدواره كما ينبغي ومنها:

– التبعية الجمعوية: رغم ما تقدمه الهيئات اللامركزية من مجهودات ومساعدات ودعم لتشجيع نشاطات العمل الجمعوي، غير أنها غير كافية على نجاح ومواصلة برامجها، ثم إن تبعية هذه الجمعيات للبلدية فقط يؤثر تأثيرا كبيرا على أداء عملها المستقل وبالتالي خضوعه للإدارة والدولة، ناهيك عن التهميش لبعض الجمعيات وإفشال نشاطاتهم.[2]

– سيطرة ظاهرة الزعامة وفردية القرار: أصبح الشخص وكأنه مالك للجمعية يفرض قراراته لوحده ولا يترك فرصة للآخرين في إبداء الرأي وينشط متى شاء وأين ما شاء وبالتالي تحقيق أهداف شخصية دون مراعاة توجهات الرأي العام أو حتى الأعضاء المنخرطين وهو ما يؤدي إلى فشل سير العمل الجمعوي وضعف وتشتيت رأي المجموعة والأغلبية.

– قلة الوعي الثقافي: من خلال التصرفات السلبية تجاه بعض المشاريع التي تم إنجازها وما صاحبها من نقد وتخريب وكلام جارح، وبالتالي تؤثر هذه الانتقادات على سيرورة ونشاط هذه المنجزات ويبقى عملها ضئيل أو معدوم.[3]

1– مقابلة مع: عبد الحليم بوزيد، أمين المال للنادي الرياضي لشباب بلدية جامعة، مكتب النادي الرياضي، جامعة، بتاريخ:2018/04/20، على الساعة:11.20.

2– مقابلة مع: عادل حمية، نائب رئيس جمعية خدام بيوت الرحمان، جامعة، مكتب الجمعية، بتاريخ: 2018/04/07، على الساعة: 16.25.

3– مقابلة مع: منجية بروكش، رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، بلدية جامعة، تاريخ:2018/04/11، على الساعة:09.40.

– غياب دور الرأي العام: نجد في الكثير من الخطابات الرسمية والسياسية الإشادة دائما بدور الرأي العام في العملية التنموية لكونه ضابط اجتماعي مهم وقاعدة ضرورية للبناء الديمقراطي، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك وخاصة في بعض مداولات المجلس الشعبي البلدي غياب تام لممثلي الرأي العام، بالرغم من أن قانون البلدية يقر بمشاركة حضور المواطنين، غير أن هذا الغياب المقصود يعني تهميشه وعدم سماع آراءه واستبعاده في مناقشاته وقرارته الهامة، وبالتالي لا فائدة من حضوره.

– كثرة المشاكل واختلاف الآراء: إن اختلاف وتنوع الثقافات والمستوى العلمي بين أعضاء الرأي العام في بلدية جامعة أدى إلى عدم توحيد الآراء والاهتمامات حول بعض قضايا التنمية المحلية وهذا ما انعكس حتى التنظيم الهيكلي للجمعيات، حيث نجد أغلب أعضاءها ومؤسسيها ذوي مستويات علمية بسيطة لا تفي بثقافة العمل الجمعوي والتواصل، وبالتالي تفشل العديد منها و يضعف صداها.

– ظاهرة اللامبالاة: لا تكترث أغلب الفئات من المواطنين بنشاطات الجمعيات وأعمالها وخاصة الخيرية والتضامنية والتي ليس لها الوقت والانتظار، فالعزوف يضعف نشاطهم وتقدمهم، وهو ما يظهر أيضا في العمليات الانتخابية والعزوف عن المشاركة.[1]

المطلب الثالث: تفعيل سبل نجاح الرأي العام في التنمية المحلية ببلدية جامعة.

إن تفعيل أدوار الرأي العام في التنمية المحلية بإقليم بلدية جامعة يحتاج إلى مزيد من الجهود والإصلاحات وهذا بالانتقال من الطرح النظري إلى الواقع الفعلي وإبراز دوره كشريك استراتيجي في العملية التنموية، من خلال مجموعة من المبادئ والشروط منها:

– الارتقاء بثقافة الشأن العام التي تسمح بتجاوز النظرة السائدة في التفكير الذهني المتخلف بأن المال العام هو مال سائب لا صاحب له، يجب تغييرها والمحافظة عليه لأنها أموال الشعب كله.

1– مقابلة مع: منجية بروكش، رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، بلدية جامعة، بتاريخ:2018/04/11، على الساعة:10.10.

– الديمقراطية التشاركية في فتح المجال أمام مشاركة الرأي العام في التدخل في برامج التنمية المحلية من خلال العمل الجمعوي، واستناد هذا الأخير على خبرات وكفاءات علمية محلية تساعد في تقديم حلول وبدائل ومناقشة الأفكار التنموية، والمرافقة في تجسيدها وتقييمها.

– الشفافية وحق المواطنين مهما كانت صفتهم أو انتماءاتهم الاطلاع على نتائج مداولات المجلس الشعبي البلدي، وتقديم اقتراحات بديلة قد تكون الأجدر والأكثر نفعا.

– المحاسبة والرقابة الشعبية لإزالة الإبهام والغموض حول إدارة الشأن العام وكذا مسائلة المسؤولين المحليين على مختلف الأعمال التنموية المحلية.

– تنمية وتوسيع فضاءات الحوار والنقاش المحلي حول القضايا الحياتية اليومية والمشتركة للمواطنين " لأنه من حق المواطن أن يطالب بسكن لائق أن يكون له محيط نظيف، مياه شرب نقية وصالحة، ومشاريع صرف صحي، طريق مرصوف، تمدرس لائق، مساحات خضراء، حدائق عمومية".[1]

– إنشاء بنك للمعلومات على مستوى مقر بلدية جامعة يستفيد منه الرأي العام للاطلاع على كيفية ومدى سير البرامج التنموية المحلية للمجلس المنتخب.

– تشجيع العمل التطوعي من خلال مرافقة المسؤولين المحليين ودعمهم لمثل هذه الإنجازات خاصة النشاطات التي تقوم بها الجمعيات المحلية والتي تعود بالفائدة على المجتمع ككل مثل حملات التشجير والنظافة والتبرع بالدم والتظاهرات الثقافية...[2]

1– هاشمي وخالدي، ***مرجع سابق***، ص.119.

2– مقابلة مع: إلياس بن السعدي، رئيس لجنة الصحة، مكتب لجنة الصحة، بلدية جامعة، بتاريخ: 2018/03/25، على الساعة: 10:45.

من خلال التطرق إلى أثر الرأي العام على مسار التنمية المحلية في الجزائر وفي بلدية جامعة على وجه الخصوص نستخلص مجموعة من النتائج أهمها:

– لابد أن يكون للرأي العام دورا مهما وبارزا في عمليات التنمية المحلية، فالتنمية الحقيقية تكون بمشاركة جميع أطياف الرأي العام إلى جانب المؤسسات الرسمية، فانتشار الفقر وزيادة معدلات الفساد لا يمكن الحد منها إلا عن طريق مشاركة فاعلة في إطار الديمقراطية التشاركية، والتي تهدف إلى الزيادة في درجات الوعي لدى الجماهير، وبالتالي تحقيق تنمية محلية تمهد المسار نحو تنمية مستدامة.

– الحكومات التي لا توفر البيئة القانونية والسياسية الملائمة لنشاط العمل الجمعوي، ما يؤدي إلى تهميشها والحد من فعاليتها، فتوفير المناخ المناسب يساعد على الزيادة في الوعي اتجاه كل القضايا والأحداث، وبالتالي يكون لها الأثر الإيجابي في تصويب السياسات التنموية المحلية.

– الرأي العام عبارة عن وسيط بين المجتمع والجهات الرسمية من خلال نقل جملة الانشغالات والمطالب، خاصة في إطار العمل الجمعوي باعتباره الأقرب إلى المواطن ويمثل مجموعة متكاملة وكبيرة، وهو أيضا ما يساهم في اتخاذ قرارات وبرامج وصناعة بدائل تخدم مصالح المجتمع المحلي ككل، وتسعى لتحقيق أكبر وأوسع منفعة وخدمة.

– غياب التنظيم المحكم والإطارات المتميزة بالخبرة في حل المشاكل وإدارة الأزمات في القضايا المطروحة، وعدم وجود مراكز بحثية مختصة لتوجيه الرأي العام المؤثر والفعال.

– حق الجماهير في إبداء رأيها وتعزيز ثقافة المبادرة والتطوع، ورفع مستوى وعيهم في مختلف المجالات، لتمكينهم من المشاركة البناءة وتوظيف طاقاتهم وامكانياتهم لخدمة قضاياهم الوطنية والمحلية.

– هشاشة أغلب التنظيمات وسيطرة ظاهرة التزعم والقيادة، وعدم امتلاك برامج حقيقية تهم المواطن المحلي.

– عدم وجود آليات للرقابة على المنشورات والإعلانات ونشر الأكاذيب والإشاعات بلا أدلة، وتهييج الرأي العام على مسائل تافهة أو خطيرة.

– سرعة نقل الأخبار والتفاعل معها، والتفكير الجماعي في إيجاد الحلول والبدائل.

– مساهمات الرأي العام أغلبها خيرية تضامنية تصب في الجوانب الاجتماعية البحتة.

لقد لعب الرأي العام في الجزائر دورا هاما وساهم بشكل كبير في عملية تحقيق التنمية المحلية، حيث تجسد هذا الإسهام من خلال النشاط الجمعوي خاصة بعد الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الديمقراطية، كما ساعد زيادة الوعي التغيرات السياسية والاقتصادية في ظل الدستور التعددي، هذا ما أثر على مسار التنمية المحلية من خلال مشاركة ومساهمة الرأي العام في برامج التنمية المحلية وفق آليات قانونية ساهمت في الحد من بعض الظواهر الاجتماعية وأدت إلى تراجع معدلات الفقر والفساد في الجزائر.

في بلدية جامعة كان للرأي العام دورا هام من خلال العمل الجمعوي على التنمية المحلية فقد ساهم في عديد المجالات أبرزها الجانب الاجتماعي التضامني وفق برامج معينة، كما كان بمثابة الرفيق والشريك في كثير من البرامج التنموية داخل البلدية، وساعد في قطع أشواط كبيرة بالرغم من وجود بعض الصعوبات والتحديات التي حالت دون أدائه لدوره التنموي.

وعليه يمكن اقتراح بعض التوصيات التي تزيد من قوة الرأي العام وأثره على التنمية المحلية:

* الاعتماد على استطلاعات الرأي العام في إدراج برامج التنمية المحلية وجعله شريك مع الإدارة المحلية في التخطيط والتنفيذ والتقويم والاعتراف بالدور التنموي الهام الذي يقوم به.

* تقديم الدعم الكافي للرأي العام الناشط والفاعل في إطار التنظيم الجمعوي، من أجل القيام بأدواره وتنفيد برامجه على أحسن ما يرام.

* تعزيز قدرات وأداء العمل الجمعوي من خلال الاهتمام بالمجموعات الناشطة والاستفادة من خبراتها وتجاربها.

* إزالة التعقيدات والشوائب التي تعترض مسار نشاط الرأي العام وفسح مجال أكبر وتطوير إجراءات حرية تكوين الجمعيات والتنظيمات المختلفة.

* ضرورة إدخال ودمج الفرد المحلي في إبداء رأيه في كل المشاريع التنموية وإعطائه فرصة المشاركة والتدخل في صياغة ودراسة برامج التنمية المحلية.

* العمل على دعم كل التنظيمات، من نقابات مهنية وجمعيات وأحزاب سياسية، باعتبارها تحقق ديمقراطية الشعوب وتساهم في التأثير على اتجاهات الرأي العام.

* إطلاق حرية أكبر لوسائل الإعلام وتحريرها من رقابة السلطة وزيادة كفاءتها وفعاليتها في تكوين وتوجيه الرأي العام.

أولا: المراجع باللغة العربية.

أ- الوثائق الرسمية.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "الأمر الرئاسي رقم 18/89، المؤرخ في 23 فبراير 1989،" ***الجريدة الرسمية***، العدد9. (الأربعاء 01 مارس 1989)، ص ص.02-267.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون التحقيق العمومي،" المادة 12، العدد39، (الثلاثاء 05 يونيو 2005)، ***الجريدة الرسمية***، ص ص.05-09.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "منشور وزاري مشترك رقم 108،" ***بخصوص إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة، وتربية الحيوانات، ومساحات المحيطات***، المادة رقم 23 من المرسوم رقم 10-326، المؤرخ في 23 ديسمبر 2010.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "رئاسة الجمهورية،" قانون رقم 16-01، المؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ***الجريدة الرسمية***، ع.14، (الاثنين 07 مارس 2016)، ص ص. 02-37.

ب- الكتب.

1- أبو حطب فؤاد و صادق آمال ، ***مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية***، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010).

2- بدر أحمد، ***الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة***، (القاهرة: دار قباء للنشر، 1998).

3- بوضياف عمار، ***شرح قانون البلدية***، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012).

4- بوضياف، عمار، ***شرح قانون الولاية***، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012).

5- بن خليف عبد الوهاب، ***المدخل إلى علم السياسة***، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2010).

6- جابي عبد الناصر، ***النظام السياسي الجزائري المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال في وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي***، (الرباط: دار توبقال للنشر، 1998).

7- جعفر أنس قاسم، ***أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998).

8- حاتم السيد محمد، ***الفساد والحكم مقاربة نظرية ومعرفية***، (القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع، 2013).

9- حامد خالد، ***التنمية المستدامة***، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2014).

10- حمادة بسيوني إبراهيم، ***الرأي العام وأهميته في صنع القرار***، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002).

11- الرياشي سليمان وآخرون، ***الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية***، (بيروت: دار النهضة العربية، 1996).

12- سلامة علي جمال، ***الرأي العام بين الكلمة والمعتقد***، (بيروت: دار النهضة العربية، 2010).

13- سعيدان علي، ***بيروقراطية الإدارة الجزائرية***، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981).

14- سليمان الموسى عصام، ***المدخل في الاتصال الجماهيري***، (الأردن: إثراء للنشر والتوزيع، 2009).

15- الشاطري مشعان، ***الفساد مفهومه...أسبابه...مظاهره...طرق علاجه***، (الرياض: دار صفاء للنشر، ط.3، 2005).

16- طاشمة بومدين وناجي عبد النور، ***أصول منهجية البحث في علم السياسة طرق، أدوات، مناهج ومقاربات البحث السياسي***، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2014).

17- عبد اللاوي سامية، ***الرأي العام وتأثيره على النظام السياسي، الجزائر نموذجا***، (الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، 2015).

18- العروس زوبير، ***الفقر بالجزائر الأسباب ودور جمعيات النوع الاجتماعي في مواجهته***، (الجزائر: د.د.ن، 2011).

19- الفارس عبد الرزاق، ***الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي،*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

20- كراجة سائد، ***المجتمع المدني في الوطن العربي،*** (لبنان: ب.د.ن، 2006).

21- الكيالي عبد الوهاب وآخرون، ***موسوعة السياسة،*** (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج.2، 1991).

22- لعويسات جمال الدين، ***التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968-1978)،*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986).

23- المالكي محمد، ***الأحزاب العربية وسؤال الديمقراطية،*** (الأردن: مركز البحوث، 2015).

24- محمود الأقداجي هشام، ***التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية،*** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2015).

25- مريزق عدمان، ***تسيير الموارد البشرية دراسة حالات،*** (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، الطبعة 3، 2013).

26- مورو محمد، ***المجتمع الأهلي، آفاق معرفية متجددة،*** (د.م.ن: منشورات العرفان، 2008).

27- هانتنغتون صاموئيل، ***النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،*** ترجمة سمية فلو عبود، (بيروت: منشورات دار الساقي، 1993).

ج- التقارير والمجلات والجرائد.

1- الاتحاد الأوروبي، "المنشورات الخاصة بالبرنامج الأوروبي لدعم التنمية،" ع.10، (2005)، ص ص. 62-7.

2- بن يحي سامية، "الجزائر جهود حثيثة لمكافحة الفساد،" ***الباحث،*** ع.13، (2010)، ص ص.35-9.

3- جيدل مراد، ورقة تقنية حول الاستثمار، "يوم اعلامي حول آفاق الاستثمار ببلدية جامعة،" المركز الترفيهي، جامعة، يوم: 2018./03/17

4- حداد لحسن، "نظريات التنمية وعوامل اللاتنمية،" ***الرأي،*** ع.16، (ديسمبر 2017)، ص ص.07-11.

5- زياني صالح، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر،" ***المفكر***، ع.4، (2013)، ص ص.22-5.

6- سويقات الأمين، "دور المجتمع المدني في تكريس الديموقراطية التشاركية دراسة حالتي الجزائر والمغرب،" ***دفاتر السياسة والقانون***، ع.17، (جوان 2017)، ص ص.213-45.

7- السيف توفيق، "العدالة الاجتماعية هدف التنمية،" ***الشرق الأوسط***، ع.10، (مارس 2018)، ص ص.09-15.

8- شريفي أحمد، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر،" ***العلوم الإنسانية***، ع.40، (2009)، ص ص.05-09.

9- شليغم إبراهيم، "ناس الخير من أجل مجتمع واعي،" ***النصر***، ع.36، (الأحد 08 فيفري 2015)، ص. 19.

10- عادل عثمان محمد، "الديمقراطية بين النظرية والتطبيق،" ***المفكر***، ع.2، (أفريل 2006)، ص ص.45-8.

11- عرباوي إلهام، "ناس الخير في أعمال تضامنية لفائدة الفقراء،" ***صوت الأحرار***، ع.13، (الثلاثاء 15 فيفري 2011)، ص.23.

12- العملة أحمد مصطفى، "الأحداث الجزائرية وانعكاساتها على المغرب العربي،" ***السياسة الدولية***، ع.106، (أكتوبر 1991)، ص ص. 116-19.

13- عودة جهاد، "السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي،" ***السياسة الدولية***، ع.97، (يوليو 1989)، ص ص.138-45.

14- قوي بوحنية، "تعليمية المواد في العلوم السياسية، الأسس المنهجية والمعارف النظرية ملاحظات أولية،" ***الواحات للبحوث والدراسات***، ع.8، (2010)، ص ص.167-80.

15- قويدقورين حاج، "ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم،" ***الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية***، ع.14، (جوان 2014)، ص ص.16-25.

16- لمام محمد حليم ، "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر،" ***العلوم السياسية والإعلام***، ع.3، (2004)، ص ص.35-8.

17- مكراز طارق، "جمعيات ناس الخير تتكفل بنقل 25 طفل مصاب بداء (سبينا بيفيدا) للعلاج بتونس،" ***الاتحاد***، ع.18، (الاثنين 22 جانفي 2013)، ص. 15.

18- وارث محمد، "الفساد وأثره على الفقر،" ***دفاتر السياسة والقانون***، ع.08، (جانفي 2013)، ص ص.85-112.

د- المذكرات والرسائل الجامعية.

1- أمين إبراهيم سراج سعيد، الرأي العام مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة، ***أطروحة دكتوراه***، (جامعة القاهرة: كلية الحقوق، 1979).

2- بشير مخلوف، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر 1989-1995، ***أطروحة دكتوراه***، (جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع السياسي، 2013/2012).

3- بعطوش حاج الطيب ودهكال أسماء، دور النخب السياسية في عملية التحول الديمقراطي الجزائر نموذجا 1989-2016، ***مذكرة ماستر***، (جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية، 2017/2016).

4- بن عثمان شويخ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، ***رسالة ماجستير***، (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/2010).

5- بن مشري بسمة، المجتمع المدني كأداة لمكافحة الفقر في الجزائر، ***مذكرة ماستر***، (جامعة أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، 2015/2014).

6- بوسعيد رشيد، تطوير الأداء المؤسساتي لآليات مكافحة الفساد في الجزائر، ***مذكرة ماستر***، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيم إداري وسياسي، 2014/2013).

7- تيتي حنان، دور وسائل الإعلام في تفعيل المواطنة لدى الرأي العام حالة التوازن وقيم الانتماء لدى الشؤون العربية، ***مذكرة ماستر***، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص أنظمة مقارنة وحكومة، 2014/2013).

8- خنخار فتيحة، استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته في صندوق الزكاة الجزائري، ***رسالة ماجستير***، (جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة: 2010/2009).

9- عبد اللاوي عبد السلام، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، ***رسالة ماجستير***، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 2011/2010).

10- عزيز محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر، ***رسالة ماجستير***، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2009).

11- غريسي علوي علي، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة بلدية حساني عبد الكريم ولاية الوادي 2010-2015، ***مذكرة ماستر***، (جامعة حمه لخضر الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، 2016/2015).

12- معاوي وفاء، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، ***رسالة ماجستير***، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/2010).

13- موزاي بلال، الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر، ***مذكرة ماجستير***، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2004/2003).

14- هاشيمي صدام و خالدي عبد الصمد، دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية النعامة، ***مذكرة ماستر***، (جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة والتنمية، 2016/2015).

هـ- الملتقيات.

1- قوي بوحنية، "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد،" ***الملتقى الوطني حول التحولات السياسية، إشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات***، (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف: يومي 16 و 17 ديسمبر 2008)، ص ص.02-03.

2- ضريفي نادية، "المرفق العام المحلي والتحولات الجديدة في الجزائر،" ***ملتقى حول تحديات الإدارة المحلية الواقع والأفاق***، (جامعة الجلفة: يومي 27 و28 أفريل 2010)، ص ص.02-07.

3- نقماري سفيان، "الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي،" ***ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي في الجزائر***، (جامعة سعد دحلب البليدة: يومي 06 و 07 ماي 2012)، ص ص. 02-12.

و- المحاضرات.

1- حلواجي عبد الفتاح، "الفساد السياسي،" ***محاضرات في مقياس تحليل السياسات العامة***، (جامعة حمه لحضر الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة أولى ماستر سياسة عامة وإدارة محلية، 2017/2016)، ص ص.02-25.

2- عبد القادر عبد العالي، "المناهج والاقتربات،" ***محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة***، (جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008/2007)، ص ص. 23-32.

ز- المواقع الإلكترونية.

1- أخبار اليوم، "هذه أخطر قضايا الفساد في الجزائر،"
http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/69086

2- بلدية جامعة، "بوابة بلدية جامعة،" ***http://www.apc-djamaa.com***

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "وزارة الداخلية والجماعات المحلية،"
http://www.interieur.gov.dz/Default.aspx?lng=ar

4- جميل حمودي أحمد، "موقع الحوار المتمدن،"
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=138739§r=0

5- ظاهرة الفقر في الجزائر،
http://kanz-redha.blogspot.com/2011/08/blog-post_332.html?m=1

6- الفقر في الجزائر، "الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية وغير الرسمية،"
http://islamfin.go-forum.net/t5333-topic#10411

7- منظمة الشفافية الدولية، ***http://www.transparency.org***

ح- المقابلات.

1- مقابلة مع: بروكش منجية، رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، بلدية جامعة، تاريخ: 2018/04/11، على الساعة:09.40.

2- مقابلة مع: بن دركوش بلقاسم ، رئيس مصلحة الشؤون الفلاحية، مكتب الفلاحة، بلدية جامعة، بتاريخ: 2018/05/13، على الساعة: 11.15.

3- مقابلة مع: بن السعدي إلياس، رئيس لجنة الصحة، مكتب لجنة الصحة، بلدية جامعة، تاريخ:2018/03/25 على الساعة:09:30.

4- مقابلة مع: بن عمر طارق، رئيس جمعية الصبر والسلوان، مكتب الجمعية، جامعة، بتاريخ: 2018/03/07، على الساعة: 09.15.

5- مقابلة مع: بن قسوم باديس، رئيس جمعية الإرشاد والإصلاح، فرع جامعة، مكتب الجمعية، جامعة، بتاريخ: 2018/03/31، على الساعة: 15.10.

6- مقابلة مع: بن موسى فاطمة، رئيسة تنسيقية محو الأمية، المركز الترفيهي العلمي، جامعة، بتاريخ: 2018/04/28، على الساعة:11.20.

7- مقابلة مع: بوزيد عبد الحليم، أمين المال النادي الرياضي لشباب بلدية جامعة، مكتب النادي الرياضي، جامعة، بتاريخ: 2018/04/20، على الساعة:11.20.

8- مقابلة مع: بوصبعي موسى، مدير مجموعة توغلانت زهرة وادي ريغ، مكتب الشؤون الاجتماعية، بلدية جامعة، تاريخ: 2018/04/20 على الساعة:17.10.

9- مقابلة مع: جعفري الهادي، رئيس تنسيقية سباب وادي ريغ الفلاحية، مكتب الفلاحة، بلدية جامعة، بتاريخ: 2018/04/22، على الساعة:.17.20

10- مقابلة مع: حمادة عيسى، رئيس النادي الرياضي لشباب بلدية جامعة، مكتب النادي الرياضي، تاريخ: 2018/04/19، على الساعة:.19:30

11- مقابلة مع: حمية أمال، أخصائية نفسانية بالمؤسسة الاستشفائية سعد دحلب، مستشفى سعد دحلب، جامعة، تاريخ:2018/04/18، على الساعة: 15.10.

12- مقابلة مع: حمية عادل، نائب رئيس جمعية خدام بيوت الرحمان، فرع جامعة، مكتب الجمعية، تاريخ: 2018/04/20، على الساعة:10.20.

13- مقابلة مع: حمادن عادل، نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية جامعة، مكتب النائب، جامعة، بتاريخ: 2018/04/20، على الساعة:11.50.

14- مقابلة مع: حمادو جميلة، رئيسة جمعية سناء للتضامن والتكافل، مكتب الجمعية، جامعة، بتاريخ: 2018/04/07، على الساعة: 10.10.

15- مقابلة مع: رضواني توفيق، مسؤول مكلف بالإعلام، مكتب الإعلام، بلدية جامعة، بتاريخ: 2018/04/22، على الساعة: .14.30

16- مقابلة مع: سخري نذير، الأمين العام للبلدية، مكتب الأمين العام، بتاريخ: 2018/04/05، على الساعة:

17- مقابلة مع: سليماني العيد، مدير إذاعة وادي ريغ، مكتب مسؤول الإعلام، بلدية جامعة، بتاريخ:2018/04/21، على الساعة:09.15.

18- مقابلة مع: طبال محمد السعيد، إمام مسجد الضحى، جامعة، بتاريخ:2018/04/17، على الساعة :16.30.

19- مقابلة مع: عماري وردة، عون إدارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، بلدية جامعة، بتاريخ: 2018/05/08، على الساعة:11.10.

20- مقابلة مع: غريبي محمد أمين، أحد مشرفي مجموعة ناس الخير، مكتب جمعية الخير والسلوان، جامعة، تاريخ: 2018/04/21، على الساعة:.11.30

21- مقابلة مع: قدام جلال، المندوب الفلاحي البلدي، مكتب الفلاحة، بلدية جامعة، بتاريخ: 2018/05/13، على الساعة: 11.20.

22- مقابلة مع: قسوم مراد، رئيس الجمعية الواحة للثقافة والفنون، مكتب رئيس المركز الثقافي، جامعة، بتاريخ: 2018/04/22، على الساعة:.09.55

23- مقابلة مع: الوافي فيصل، رئيس جمعية حي سيدي يحي، مكتب الشؤون الاجتماعية، جامعة، بتاريخ: 2018/04/21، على الساعة:11.45.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية.

1- MADANI MOHAMED, Les Regroupements Associatifs, Image de Soi. De l'é Tat et de la société, (Les cahiers du CREAD. N.53.2000)

الملخص

لقد أدت التغيرات التي عرفتها الجزائر في مختف المجالات، بعد إقرار التعددية إلى زيادة الوعي لدى الرأي العام، بأهمية التنمية المحلية، حيث اعتبرتها أحد أهم توجهاته من خلال المشاركة في تحقيقها، وبلدية جامعة على غرار بلديات الوطن عرفت مجالا واسعا للنشاط الجمعوي من خلال إسهامات الرأي العام في التنمية المحلية، ومن أجل تحديد أثر الرأي العام على مسار التنمية المحلية قسمت الدراسة إلى فصلين، يتناول الفصل الأول بالتحليل والدراسة علاقة الرأي العام بالتنمية المحلية، أما الفصل الثاني فيجسد هذه العلاقة من خلال إبراز أثر الرأي العام على التنمية المحلية ببلدية جامعة كدراسة حالة ما بين (2007-2017)، إذ يمكن القول أن للرأي العام في الجزائر له آثار إيجابية كبيرة في دعم مسار التنمية المحلية، بالرغم من استمرار مجموعة من التحديات حالت دون أدائه لأهدافه.

Abstract:

After the autorisation of pluralisin. All changes that Algeria met in several trends led to the increase of public opinion awarenss towards the importance of local development, Which is deemed by public opinion as one of their important tendencies; by participating in its realization. Like the other mumicipalities, the one of Djamaa has realised an effective contribution of the local public opinion. And in order to identify the influence of public opinion on the process of local development, our topic is splitted up in Tow sections:

The first section deals with the relation between public opinion, and local development; through both study and analysis. While the section S aim is to embody this relation through the identification of the influence of public opinion on the local development, in accordance to the model of the municipality of djamaa from (2007-2017). It can be said that public opinion has agreat reat positive influence towards enhancing and supporting the procees of local development despite of the continuation of some challenges.

University of Echahid Hamma Lakhdar, Eloued

Faculty of Law and Political Sciences

Department of Political Sciences

Influence public opinion the process local development in Algeria. The model of the municipality of Djamaa from (2007-2017)

Master thesis Submitted in Political and International Relations.

Option: Public Policy and Local Administration

Supervised:

Haidar Hammia

Aouini Yacine

Submitted:

Yacine Chekima

Commitee:

Pr. Abdlhamid Faradj	**president**
Pr. Yacine Chekima	**Supervisor and Reporter**
Pr. Khireddine Abadi	**member**

2018 – 2017